Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 4, 2024

Deanship of Scientific Research

The Semantic Plurality of the Hyperbolic Forms in the Arabic Language: Morphological, Grammatical and Contextual Study

Muhammad Hassan bakheat kawakzeh

Department of Arabic Language and Literature, The Faculty of Arts & Sciences, University of Petra, Amman, Jordan

Received: 4/8/2023
Revised: 24/7/2023
Accepted: 14/9/2023
Published: 30/7/2024

* *Corresponding author:*
muhammad.kawakzeh@uop.edu.jo

Citation: kawakzeh, M. H. bakheat . (2024). The Semantic Plurality of the Hyperbolic Forms in the Arabic Language: Morphological, Grammatical and Contextual Study. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(4), 507–524.
https://doi.org/10.35516/hum.v51i4.4591

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The study aims to define the concept of hyperbolic forms, discuss the formal and semantic criteria that differentiate between hyperbolic forms and other derivatives, and explain the connotations of hyperpolic forms according to contextual evidence.

Methods: This study implemented the descriptive method investigating some Standard Arabic passages in order to find out concrete examples that show how forms of hyperbole can indicate several meanings. The study traced hyperbolic forms in grammar and language books, ancient and modern, and showed the opinions of grammarians and linguists, and analyzed and balanced these opinions. This study has limited its scope to examining forms of hyperbole, while verbs and others nouns can be used where necessary.

Results: Hyperbolic forms are derivational forms modified from the form of the participle to denote the hyperbole of the action. They indicate multiple meanings like hyperbole , time, and progressive aspect, and the context determines the temporal significance. Some hyperbolic forms are associated with special meanings, such as the signification of the mood (miʕaal) on the habitual action, and the indication of the ta' that follows hyperbolic forms of extreme hyperbolic, such as: (ʕallaam) and (ʕallaamah).

Conclusion: Hyperbolic forms are auditory derivatives whose forms share general as well as specific meanings. As for the former, they all indicate effectiveness and hyperbole. As for the latter, it is the association of their forms with a special use that distinguishes each form from others, such as the use of the form faʕaal to denote a recurring event like a craft.

Keywords: Hyperbole, action, tense, aspect, iterative, Arabic language.

التعدّد الدلاليّ لصيغ المبالغة في اللغة العربيّة: دراسة صرفيّة تركيبيّة سياقيّة

محمد حسن بخيت قواقزة

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم، جامعة البتراء، عمّان، الأردن

ملخّص

الأهداف: تهدف الدراسة إلى بيان مفهوم صيغة المبالغة، ومناقشة المعايير الشكليّة والدلاليّة التي وُضِعت للتفريق بين صيغة المبالغة وغيرها من المشتقات، وبيان الدلالات لصيغ المبالغة وفقا للقرائن السياقيّة.

المنهجية: استخدمت الدراسة المنهج الوصفيّ؛ وذلك لتتبّع النصوص العربيّة الفصيحة التي وردت فيها صيغ المبالغة، وبيان دلالاتها المتنوّعة. وتتبّعتْ الدراسة صيغ المبالغة في كتب النحو واللغة قديما وحديثا، وبيّنت آراء النحاة واللغويين فيها، وحلّلت هذه الآراء ووازنت بينها. وقصرت الدراسة مجالها على دراسة صيغ المبالغة في اللغة العربيّة، فلم تدرس الأفعال والأسماء الأخرى الدالّة على المبالغة إلا في المواضع التي تستدعي الحاجة إلى ذكرها.

النتائج: تُعرَّف صيغ المبالغة أنّها صيغ اشتقاقية معدولة عن اسم الفاعل؛ لإفادة المبالغة. وتدلّ صيغ المبالغة على معان متعدّدة، فتدلّ على المبالغة والزمن وجهة الاستمرار، ويحدّد السياق الدلالة الزمنيّة. وترتبط بعض صيغها بمعان خاصّة، كدلالة صيغة (مِفْعال) على العادة المتكرّرة. ودلالة التاء التي تلحق صيغ المبالغة على المبالغة الشديدة، مثل: (عَلّام) و(عَلّامة).

الخلاصة: صيغ المبالغة مشتقّات سماعيّة تشترك صيغها في معان عامّة، ويختصّ بعضها بمعان خاصّة، أمّا المعاني العامّة فجميع هذه الصيغ تدلّ على الفاعليّة والمبالغة. وأمّا المعاني الخاصة فهو ارتباط صيغها باستعمال خاص يميّز كلّ صيغة عن غيرها، كاستعمال صيغة (فعّال) للدلالة على الحدث المتكرر كالحرفة.

الكلمات الدالّة: المبالغة، والحدث، والزمن، والجهة، والتكرار، واللغة العربيّة..

المقدمة

تضمّ اللغة العربيّة في نظامها الصيغيّ والتركيبيّ تنوّعا كبيرا من حيث الصياغة والدلالة. ومن أمثلة هذا التنوّع دلالة الصيغ الاسميّة والفعليّة على تمام الحدث واستمراه وتكراره وتوقّعه ومبالغته وتوكيده، والدلالة على الزمن الماضي والحاضر والمستقبل والمطلق. وقد تحمل الصيغة الواحدة تعدّدا دلاليّا، فتدلّ على معان متعدّدة، وأشار الزمخشري (ت538ه) إلى ذلك، إذ قال: "وافعوعل بناء مبالغة وتوكيد. فاخشوشن واعشوشبتْ الأرض واحلولى الشيء مبالغات في خشن وأعشبت وحلا"(الزمخشري،1993، ص374). فنلحظ دلالة الفعل (افعوعَل) على معنى المبالغة ومعنى التوكيد، هذا بالإضافة إلى معنى الزمن، إذ تدلّ هذه الصيغة على مطلق الزمن، فعندما تقول: (اعشوشبتْ الأرضُ) فإنّ الفعل يدلّ على وجود العشب في الماضي والحاضر وتوقّع الوجود في المستقبل، ووجود العشب يكون على وجه المبالغة والتوكيد.

ويمثّل السّياق العنصر الأبرز في تحديد الصيغة المستخدمة، فقد يتطلّب السّياق استخدام صيغة المبالغة؛ للدلالة على تكثير الحدث، وقد يتطلّب السّياق استخدام اسم الفاعل الذي يحتمل القليل والكثير، ومثال ذلك قوله تعالى: (يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ)[الأعراف:112]، و(يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ)[الشعراء:37]. وبيّن بدر الدين الشافعي (ت٧٣٣ه) سبب استخدام اسم الفاعل (ساحِر) في الآية الأولى وصيغة المبالغة (سحّار) في الآية الثانية، فقال: "وأمّا قوله تعالى هنا: (بِكُلِّ سَاحِرٍ) وفي الشعراء: (بِكُلِّ سَحَّارٍ) فلتقدّم قولهم: (بسحره) - أي في قوله تعالى: (يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ)[الشعراء:35] - فناسب صيغة المبالغة بـ(سَحَّارٍ)"(بدر الدين الشافعي، 1990، ص187)، وتدلّ صيغة (سَحَّار) على "المبالغة، وهو الذي يدوم سِحْره ويعلّم الناس السِّحر، والساحر من يكون سحره منقطعا وقتا دون وقت"(العاني،1965،ج1/396).

عمد الباحث إلى هذه الدراسة لأسباب عديدة، أوّلها: أنّ الدراسات التي بحثت صيغ المبالغة لم تدرس التعدّد الدلاليّ لهذه الصيغ، فلم تدرس دلالتها على الاستمرار والتكرار والمشاركة والزمن والثبات والتجدّد، ولم تدرس تراتُب الأحداث الدالّة على صيغ المبالغة، وجهة المبالغة، أهي في الفعل أم المفعول؟ ففي دراسة الأوسي (أساليب المبالغة في القرآن الكريم) ركّزت الدراسة على سرد الصيغ الدالّة على المبالغة. وكذلك الأمر لدراسة كمال حسين (صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم). وثانيها: ذهاب كثير من المستشرقين ككوان (Cown,1958,p.29) وبيستون (Beeston,1968,p.39) إلى أنّ العربيّة لا تحتوي إلا على شكلين حَدثيين، وهما: التامّ وغير التامّ، وأنّ العربيّة لا تهتم بالزمن. ونجد هذه الفكرة متكرّرة عند علماء الساميّات؛ لأنّهم نقلوا عن بعضهم بعضًا(موستاكي،د.ت،ص34)، (بروكلمان،1977،ص113)، (فليش،1983،ص138)، ولأنّ كثيرا منهم اكتفى بدراسة الصيغتين المجردتين في العربيّة، وهما: (فعل) و(يفعل)، ولم يلتفتوا إلى دلالة الصيغ الفعليّة المزيدة والأسماء كالمصادر والمشتقّات على الزمن والجهة، فاكتفى تريتون في كتابه (Arabic) بدراسة صيغتين، وهما: فعل ويفعل.(Tritton,1943,p.93)، فثمّة إمكانات كثيرة ومتنوّعة في اللغة العربيّة من حيث التعبير عن الزمن والجهة، فتدلّ صيغ المبالغة جميعها على حدث مستمرّ، ويكون هذا الاستمرار في الماضي أو الحاضر أو المستقبل أو المطلق. وثالثها: الاستقراء الناقص لدلالات صيغ المبالغة؛ وذلك لتركيز معظم الدراسات على جمع صيغ المبالغة من مظانّ الكتب القديمة وتصنيفها وفقًا لكثرة استخدامها وقلّتها، أو شهرتها وعدم شهرتها، ولتركيزها على الشروط التي تحكم صياغة صيغ المبالغة وعملها، كدراسة (صيغ المبالغة القياسيّة اتحاد المبنى والمعنى) لمحمد الروابدة، ودراسة (صيغ المبالغة بين القياس والسماع) لعيّاد الثبيتي، وكان يجدر أن تُضاف إلى ذلك الدلالة السّياقيّة لصيغ المبالغة، أي بيان التعدّد الدلاليّ للصيغة الواحدة وفقا للقرائن السّياقيّة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفيّ التحليليّ، ويتّضح ذلك بما يأتي:

- تصف الدراسة لغة محدّدة، وهي اللغة العربيّة.
- تحديد المستوى اللغويّ لهذه الدراسة، إذ اعتمدت على المستوى الفصيح، فالشواهد جميعها من القرآن الكريم، والشّعر، والحديث الشريف، والأمثال.
- لم يقتصر زمن الدراسة على عصر معيّن، بل امتدّ ليشتمل على عصور اللغة العربيّة جميعها؛ حتى تكون دراسة ظاهرة (التعدّد الدلاليّ لصيغ المبالغة) دقيقة.
- بيّنت الدراسة المستوى الصرفيّ، إذ حدّدت مجالها بصيغ المبالغة، فلم تدرس الصيغ الأخرى إلا في المواضع التي استدعت الحاجة إلى ذكرها.

وتعبّر اللغة العربيّة عن المبالغة بصيغ صرفيّة متنوّعة، سواء أكانت هذه الصيغ فعليّة أم اسميّة، أمّا الصيغ الفعليّة فمثالها صيغة (فَعَّلَ)، وأمّا الصيغ الاسميّة فمثالها صيغ المبالغة. وقد قصرت الدراسة مجالها على صيغ المبالغة، وقُسِّمت إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: مصطلح صيغة المبالغة ومفهومها.

المبحث الثاني: صيغ المبالغة بين السماع والقياس.

المبحث الثالث: الفارق بين صيغة المبالغة والمشتقّات الأخرى.

المبحث الرابع: الدلالة السّياقيّة لصيغ المبالغة.

وفي ما يأتي بيان لهذه المباحث:

المبحث الأول: مصطلح صيغة المبالغة ومفهومها.

ظهرت تعريفات عديدة للمبالغة، ولكن ثمّة نمطان للمبالغة، وهما: المبالغة البيانيّة والمبالغة الصرفيّة. أمّا المبالغة البيانيّة، فعرّفها بعض القدماء كالرماني (ت384ه) بقوله: "المبالغة هي الدلالة على كُنْه المعنى على جهة التغيير عن أصل اللغة لتلك الإبانة"(الرمّاني،1976،ص104). وأمّا المبالغة الصرفيّة فبيّن ابن القيم الجوزيّة (ت751ه) مفهومها بقوله: "وهو أن يقصد المتكلّم معنى يعبّر عنه لفظتان إحداهما أَزْيد من الأخرى، فيذكر التي تزيد حروفها عن الأخرى قَصْدا منه إلى الزيادة في المعنى، فإنّ اعْشَوْشَب واخْشَوْشَن في المعنى أكثر وأبلغ من خَشُن وأَعْشَب؛ ولهذا وقعت الزيادة بالتّشديد أيضا، فإنّ سَتَّارا أبلغ من ساتِر، وغَفَّارا أبلغ من غافِر"(ابن القيّم،1909،ص106). وأطلق السيوطيّ (ت911ه) على النمط الأوّل مبالغة بالوصف، وعلى النمط الثاني مبالغة بالصيغة(السيوطي،1974،ج323/3).

لا نجد مصطلح (صيغة المبالغة) مستخدما في كتابات النحاة الأوائل، ولكنّهم استخدموا المفهوم؛ وذلك لأنّ هذه الصيغ في الأصل مبالغة عن اسم الفاعل في تكرار الحدث، يقول سيبويه (ت180ه): " وأجروا اسمَ الفاعل، إذا أرادوا أن يبالِغوا في الأمر، مُجراه إذا كان على بناء فاعلٍ؛ لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلاّ أنّه يريد أن يُحدّثَ عن المبالغة. فمَا هو الأصل الذى عليه أكثُر هذا المعنى: فَعولٌ، وفَعَّال ومِفْعال، وفَعِلٌ. وقد جاء: فَعيلٌ كَرحيمٍ"(سيبويه،1988،ج110/1). ويقول المبرد (ت285ه): "هَذَا بَاب معرفَة أَسمَاء الفاعلين فِي هَذِه الأفعال وَمَا يلْحقهَا من الزِّيَادَة للْمُبَالَغَة"(المبرد،د.ت،ج113/2).

واستُخدِم مصطلح (صيغة المبالغة) عند بعض النحاة المتأخّرين، يقول السيرافي (ت385ه): "إعمال صيغة المبالغة (فَعَّال) عمل الفعل"(السيرافي،1974،ج240/1). واستخدم ابن هشام (ت761ه) مصطلح (صيغة المبالغة) (ابن هشام،د.ت،ج184/3). واستخدم بعض النحاة عبارة (أمثلة المبالغة) للدلالة على الصيغ التي تفيد مبالغة اسم الفاعل، يقول ابن مالك (ت672ه): " المراد بالمشتقّ هنا ما كان اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو أحد أمثلة المبالغة، أو صفة مشبّهة باسم الفاعل، أو أَفْعَل تفضيل"(ابن مالك،د.ت،ج1157/3). ونجد بعض المحدثين يستخدمون هذا المصطلح على الرغم من شيوع مصطلح (صيغة المبالغة) واستقراره، يقول محمد عيد: "الوصف: يُقصد به -كما جاء في كتب النحو- ما دلّ على معنى وصاحبه وهو من الأسماء المشتقّة: اسم الفاعل، اسم المفعول، أمثلة المبالغة، الصفة المشبّهة، اسم التفضيل"(عيد،1971،ص204).

بيّن ابن هشام مفهوم صيغة المبالغة، فقال: "تحوّل صيغة فاعِل إلى صيغة المبالغة... تحوّل صيغة فاعِل للمبالغة والتكثير إلى: فَعَّال، أو فَعول، أو مِفْعال؛ بكثرة، وإلى فَعيل أو فَعِل بقلّة"(ابن هشام،د.ت،ج184/3). ونلحظ استخدام ابن هشام لكلمة (تَحوّل)؛ وذلك للإشارة إلى أنّها معدولة عن صيغة اسم الفاعل لإفادة التكثير، وهذا العدول هو الذي يفرّق بين مفهوم اسم الفاعل وصيغة المبالغة؛ لذلك فسّر المرادي (ت749ه) هذا العدول بقوله: " يعني أنّ هذه المثل إنّما يُعدَل عن فاعل إليها؛ للدلالة على الكثرة والمبالغة"(المرادي،2008،ج853/2).

فالعدول من اسم الفاعل إلى صيغ المبالغة صورة من صور تخصيص المعنى، يقول المبرد: "فَإِن أردْت أَن تكْثر الفِعْل كَانَ للتكثير أبنية فَمن ذَلِك فَعَّال، تَقول: رجل قَتَّال إِذا كَانَ يُكثِر الْقَتْل، فَأَما قَاتِل فَيكون للقليل وَالْكثير لِأَنَّهُ الأَصْل"(المبرد،د.ت،ج113/2).

ونجد بعض النحاة المتأخرين كابن يعيش (ت643ه) (ابن يعيش،2001،ج86/1)، والرضي الإستراباذي (ت686ه) (الرضي الإستراباذي، 1975،ج88/2)، ودنقور (ت855ه) (دنقور،1959،ص72) والمعاصرين (الغلاييني،1993،ج193/1) يستخدمون مصطلح (مبالغة اسم الفاعل)، ولا يخفى ما لهذا المصطلح من الدلالة على التحويل من صيغ اسم الفاعل إلى صيغ أخرى؛ لإفادة التكثير.

المبحث الثاني: صيغ المبالغة بين السماع والقياس.

يمكن تقسيم القياس في صيغ المبالغة على نوعين، وهما: قياس الإعمال، وقياس الاشتقاق(الزعبلاوي،د.ت،ص349). أمّا قياس الإعمال فالمقصود به إعمال الصيغ الخمس: فَعَّال، وفَعول، ومِفْعال، وفَعِل، وفَعيل، " فذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز إعمال شيء منها في المفعول، وإنْ وُجد مفعول بعدها، فهو على إضمار فعل يفسّره المثال... وذهب سيبويه إلى جواز إعمالها الخمسة، ومنع أكثر البصريين من إعمال فَعيل وفَعِل، منهم: المازني، والزيادي، والمبرد، وأجاز الجرمي إعمال فَعيل دون فَعِل"(أبو حيّان،1988،ج2283/5).

وإذا تجاوزنا الصيغ الخمس إلى سواها فالأكثرون على أنّ إعمالها سماع. فاختُلف في صيغة المبالغة (فِعّيل) فقال بعضهم بقياس إعماله، وأنكره كثيرون كالشاطبي (ت790ه) (الشاطبي،2007،ج291/4)، وحملوا ما عمل منه على السماع. قال الإمام الصبان(ت1206ه): "في الفارض ما نصّه: زاد ابن خروف إعمال فِعيّل كـ(زيدٌ شِرّيبٌ الخمرَ) بالنصب، فأجازه أيضًا ابن ولاّد، وحكاه أبو حيّان(أبو حيان،1988،ج2283/5). وشِرّيب من المبالغة سماعًا"(الصبان،1997،ج449/2).

أمّا القياس في اشتقاق صيغة المبالغة ففيه أمران، أولّهما: الحكم على صيغ المبالغة بأنّها قياسيّة أو سماعيّة. وثانيهما: الفعل الذي تشتقّ منه صيغ المبالغة. أمّا الحكم على صيغ المبالغة بأنّها قياسيّة أو سماعيّة فلم يصرّح به الأئمة الأوائل، وعند الرجوع إلى كتب الأوائل نجد سيبويه يسرد خمسة أبنية لصيغ المبالغة، فَعّال، وفَعول، ومِفْعال، وفَعِل، وفعيل، ولم يصرّح سيبويه بقياس هذه الصيغ، وإنّما أشار إلى معيار القلّة والكثرة، فقال: "وفَعِلٌ

أقلُّ من فَعيلٍ بكثير"(سيبويه،1988،ج112/1). ويشرح الإمام الشاطبي كلام سيبويه، فيقول: "وقد جاء فَعِيلٌ يُؤْذن بالقِلَّة فيه، ثم جعلَ (فَعِلا) أقلَّ منه"(الشاطبي،2007،ج284/4). وأكثر علمائنا القدماء على أنّ صيغ المبالغة سماعيّة(خضير،1934،ص53).

وتبع كثير من القدماء سيبويه من حيث الإشارة إلى معيار الكثرة والقلّة في صيغ المبالغة (ابن مالك،1982، ج1031/2) (ابن هشام،د.ت،ج184/3). وذكر المبرد هذه الصيغ الخمس دون التمييز بينها من حيث كثرة الاستخدام وقلّتها(المبرد،د.ت،ج113/2). ويذكر الرضي الإستراباذي رأي المبرد من حيث القول بسماع صيغ المبالغة لا بقياسها، إذ يقول: "وليس لنا في أبنية المبالغة أن نقيس، فلا نقول في شاكِر، وغافِر: شِكِّير، وغِفِّير")،(الرضي الإستراباذي،1975،ج76/2).

ونجد من المحدثين مَن يستخدم معيار الشهرة وعدم الشهرة في صيغ المبالغة، فقسّمها الحملاوي (ت1351ه) إلى أوزان خمسة مشهورة، وهي: فَعَّال كأَكَّال، ومِفْعال كمِنحار، وفَعُول كغَفُور، وفَعِيل كسَميع، وفَعِل كحَذِرٌ. وإلى أوزان غير مشهورة كفِعِّيل (سِكِّير)، ومِفْعيل (مِعْطير)، وفُعَلة (هُمَزَة)، وفاعُول (فاروق)، وفُعال (طُوال)، وفُعَّال (طُوّال)(الحملاوي،د.ت،ص62). ونلحظ أنّ لفظ الشهرة يدلّ على كثرة الاستعمال، ولكن الصيغ الخمسة المشهورة ليست جميعها كثيرة الاستعمال، ودليل ذلك أنّ صيغ المبالغة الثلاث: فَعّال وفَعول ومِفْعال كثيرة الاستخدام في اللغة بخلاف صيغتي المبالغة: فَعيل وفَعِل، فهما قليلتا الدوران في اللغة.

وأشار بعض النحاة المتأخّرين إلى القياس والسماع في صيغ المبالغة، فذكر أبو سهل الهروي (ت433ه) أنّ صيغ المبالغة تكون إمّا سماعيّة وإمّا قياسيّة، وسرد هذه الصيغ دون التمييز بين ما هو سماعيّ وما هو قياسيّ، فذكر الأوزان الآتية: فَعول كصَبور، وفعّال كمذّاء، وفَعيل كحَريص، وفُعّال كطُوّال، وفُعُول كسُبُّوح، وفِعِّيل كشِرِّيب، ومِفْعال كمِعطار، وفُعَلة كلُعنة(الهروي،1999،ج190/1). وجوّز أبو حيان القياس في صيغ: فَعّال، وفَعول، ومِفْعال، والاقتصار على السماع في صيغتي: فَعِل، وفّعيل(أبو حيان،1988،ج2283/5).

واختلف المحدثون في قياس صيغ المبالغة أو سماعها، فيرى بعضهم أنّ جميع صيغ المبالغة سماعيّة (الغلاييني،1993،ج160/1)، و(الأنطاكي،1973،ج242/1)، و(الجارم، وأمين،د.ت،ج255/2)، ويرى بعضهم أنّ الصيغ الخمس: (فَعّال، وفَعول، ومِفْعال، وفَعِل، وفَعيل) قياسيّة، وأصدر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة قرارا بقياس هذه الصيغ، وأضاف إليها صيغتين قياسيتين: (فِعِّيل) كسِكِّير و(فُعَلة) كهُمَزة(أمين، والترزي،1984،ص49-53). ومن اللافت أن تجد مجمع اللغة العربيّة على الشبكة العالميّة يصدر قرارا بقياس صيغة (فَعّال) وإنْ لم تسمعها، إذ أصدر المجمع قرارا على السؤال: ما صيغة المبالغة للفعل (رَكَض)؟ "والمبالغة فيه رَكّاضٌ. وإنّما ذكرت لك صيغة (فعّال) دون غيرها، من حيث اجتمع النحويون القدماء والمحدثون، على أنّها هي صيغة المبالغة المقيسة، أي التي تستطيع أن تصوغها وإن لم تسمعها من عربيّ أو تقرأها له)"مجمع اللغة العربيّة على الشبكة العالمية (http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=23984)، ولا ندري من أين حصل هذا الإجماع، فجمهور النحاة قديما وحديثا أجمعوا على سماعيّة صيغ المبالغة. هذا بالإضافة إلى أنّ صيغة المبالغة (رَكوض) مستخدمة، يقول ابن منظور(ت711ه): "فلانٌ رَكوضٌ بلا عَروضٍ، أي بلا حاجةٍ عرضت له"(ابن منظور،1993،ج173/7)، وتقول: "وقَوْسٌ رَكُوضٌ ومُرْكِضةٌ أَي سريعةُ السهْم"(ابن منظور،1993،ج159/7). ونجد صيغة المبالغة (رِكّيض) مستخدمة في اللغة المعاصرة؛ لذلك دخلت إلى المعجمات الحديثة، فتقول: "رِكّيض: رَكّاض، عدّاء، سريع الركض"(دوزي،2000،ج209/5).

ومع ذلك يبقى القول بأنّ بعض أوزان صيغ المبالغة قياسيّة ضرب من الاجتهاد، سواء كان ذلك على مستوى المجامع اللغويّة أم الأفراد، فكيف نقول بالقياس ونجد بعض المواد المعجميّة لها العديد من صيغ المبالغة؟ فتقول في مبالغة (ق ول): "رَجُلٌ (قَوول) و(قَوُولٌ) وَقَوْمٌ (قُوُلٌ) مِثْلُ صَبُورٍ وَصُبُرٍ وَإِنْ شِئْتَ سَكَّنْتَ الْوَاوَ. وَرَجُلٌ (مِقْوَلٌ) وَ(مِقْوَالٌ) وَ(قُوَلَةٌ) وَ(قَوَّالٌ) وَ(تِقْوَالَةٌ) عَنِ الْكِسَائِيِّ: أَيْ لَسِنٌ كَثِيرُ (الْقَوْلِ) "(ابن منظور،1993،ج573/11). فأيّ صيغة من هذه الصيغ سماعيّة وأيّها قياسيّة؟ فالاستعمال اللغويّ هو الذي يحدد الصيغ السماعيّة في صيغ المبالغة؛ لذلك يقول هادي نهر: "صيغ المبالغة صيغ سماعيّة، إذ لا يمكن أن تشتقّ من كلّ فعل صيغة مبالغة على وزن فَعّال، ومِفْعال، وفَعول أو غير ذلك"(نهر،2010،ص125).

وجمع بعض المحدثين ما تفرّق في مظانّ الكتب من صيغ دالّة على المبالغة، فذكروا الصيغ التي ذُكِرت سابقا، وأضافوا إليها صيغا أخرى(الروابدة،2006،ص60-65)، و(الثبيتي،1987،ص22-24)، و(الأوسي، د.ت، ص215)، ومن هذه الصيغ هي: (فَعْلان) ك(رحمن)، و(فُعّول) ك(قُدّوس) و(سُبّوح)، و(فَيعول) ك(قَيّوم)، و(مِفْعَل) ك(مِهْذَر) أي كثرة الكلام، و(فُعَل) كعُدَر معدول عن غادر للمبالغة، و(تِفْعال) كقولك:رجل تِكْذاب، أي كثير الكذب.

وأمّا الفعل الذي تشتقّ منه صيغ المبالغة فجمهور النحاة على أنّها تشتقّ من الثلاثي؛ لذلك أشار ابن مالك إلى أنّ صيغ المبالغة تشتقّ "في كَثْرةٍ عَنْ فَاعِلٍ"(ابن مالك، د.ت،ص3)، ويشرح المرادي كلام ابن مالك، فيقول: "قلت: من قوله: (عن فاعِل) فإنّ اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل، وقد يبنى فَعّال ومِفْعال وفَعول وفَعيل من أفعَل كقولهم: درّاك، ومِهْوان، وزهوق، ونذير، من أدرك وأهان وأزهق وأنذر، وذلك قليل"(المرادي،2008،ج853/2).

ويغلب على الفعل الذي تشتقّ منه صيغ المبالغة أن يكون متعدّيا(حسن،د.ت، ج260/3)، ولكنّها قد تشتقّ من الفعل اللازم، وذلك كثير في بعض

الصيغ كـ(فَعَّال)، ومثال ذلك قوله تعالى: (وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ، هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ)[القلم:10-11]؛ لذلك أجاز بعض النحاة صياغة هذه الصيغة من الفعل اللازم، وأقرّ مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة بذلك(حسن،د.ت، ج260/3). ولجواز صياغة صيغ المبالغة من غير الثلاثي لم يقيّد بعض المحدثين صياغتها من الفعل المتعدّي. يقول شوقي ضيف: "هي أبنية متعدّدة محوَّلة عن اسم الفاعل المشتقّ من أفعال ثلاثيّة متعدّية أو لازمة، للدلالة على المبالغة أو الكثرة"(ضيف،1990،ص93). وعلى ذلك؛ فالشرطان المتمثلان بثلاثيّة الفعل وتعدّيه شرطان أكثريّان؛ لجواز صياغة بعض صيغ المبالغة من الفعل الرباعي ومن الفعل اللازم(الثبيتي،1987،ص21).

ويمكن أن يُضاف شرط ثالث إلى الشرطين السابقين، وهو أن يكون فعل صيغة المبالغة قابلا للتفاوت، فلا تقول: زيدٌ موَّات؛ لأنّ الفعل (مات) لا يقبل التفاوت(نهر،2010،ص125).

المبحث الثالث: الفارق بين صيغة المبالغة والمشتقّات الأخرى.

ذكر النحاة أنّ صيغة المبالغة معدولة من صيغة اسم الفاعل؛ لإفادة التكثير. وهذا يقودنا إلى أمور عديدة:

الأمر الأوّل: أنّ معنى التكثير في صيغ المبالغة ناتج عن العدول، وبذلك نفرّق بين اسم الفاعل الدالّ على التكثير وصيغة المبالغة، فعندما تقول: مُضَرِّب ومستكبِر، فهاتان الصيغتان من أسماء الفاعلين، وتدلّان على التكثير؛ لأنّهما اشتُقا من فعلين يدلّان على التكثير (ضَرَّب) و(استكبَر)، وبذلك نفرق بين اسمي الفاعل: (مُضَرِّب) و(مُستكبِر) من جهة وصيغتي المبالغة: (ضَروب) و(كُبَّار) من جهة أخرى. وقد يكون اسم الفاعل أبلغ من صيغة المبالغة على الرغم من اشتراكهما في المادة الصامتيّة، وذكر ابن منظور ذلك بقوله: " ابْنُ الأَثير: فِي أَسماء اللَّهِ تَعَالَى القادِرُ والمُقْتَدِرُ والقَدِيرُ، فَالْقَادِرُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ قَدَرَ يَقْدِرُ [يَقْدُرُ]، والقَدِير فَعِيلٌ مِنْهُ، وَهُوَ لِلْمُبَالَغَةِ، وَالْمُقْتَدِرُ مُفْتَعِلٌ مِن اقْتَدَرَ، وَهُوَ أَبلغ لسان العرب"(ابن منظور،1993، ج74/5)، ونلحظ أنّ صيغة (مقتدر) أبلغ صيغة لاسم الفاعل من الصيغ الثلاث؛ لأنّها مشتقّة من الفعل المزيد (اقتدر) الذي يدلّ على المبالغة والكثرة في الصّفة المتمكِّنة.

وقد يُعدل عن اسم المفعول إلى صيغ أخرى: (فَعيل) و(فَعول) و(مِفْعال)؛ لإفادة التكثير، كجريح بمعنى مجروح، وكَرَكُوب وَحَلُوب بمعنى مركوب ومحلوب. وكمِدْيان في قولك: "رَجُلٌ مِدْيانٌ: يَسْتَقْرِضُ كثيرا"(الزَّبيدي،د.ت،ج52/35). وعلى ذلك؛ فالصيغ السابقة: (جريح) و(ركوب) و(حلوب) و(مِدْيان) معدولة عن اسم المفعول؛ لإفادة المبالغة. ولكن ثمة استفسار: هل تنضوي هذه الصيغ تحت باب صيغ المبالغة؟ يمكن القول بأنّه يُفهم من كلام جمهور النحاة أنّ صيغ المبالغة معدولة عن اسم الفاعل لإفادة التكثير؛ وبذلك تخرج الصيغ المعدولة عن اسم المفعول لإفادة التكثير، ويرى الباحث بخروج هذه الصيغ من باب صيغ المبالغة؛ لأنّ فاعليّة الحدث هي المحور الدلاليّ الرئيسي لتصنيف ثلاثة مشتقّات، وهي: اسم الفاعل، وصيغة المبالغة، والصفة المشبّهة، فتدلّ هذه المشتقّات على من قام بالحدث، ويُنظر إلى الصفة المشبّهة وصيغة المبالغة بوصفهما مشتقّتين معدولتين عن اسم الفاعل، ولكن العدول في الصفة المشبّهة لإفادة الثبات، والعدول في صيغة المبالغة لإفادة التكثير. وقد ذهب بعض المحدثين إلى تقسيم مبحث اسم الفاعل وفقا للمعنى الشمولي إلى ثلاثة أقسام: ما دلّ على التغيّر، وما دلّ على الثبوت، وما دلّ على المبالغة في المعنى، ليشتمل الأخير على صيغ المبالغة(عبابنة،2019،ص269). ونلحظ أنّ هذا التقسيم يراعي الجانب الدلاليّ، ويتجاوز الشروط الشكليّة التي لا تطّرد؛ لذلك نجد بعض العلماء يفرّقون بين مبالغة اسم الفاعل ومبالغة اسم المفعول، فيستخدم دنقور عبارتي: (مبالغة اسم الفاعل) و(مبالغة اسم المفعول) في شرحه للأمثلة الدالّة على المبالغة(دنقور،1959،ص72).

الأمر الثاني: صيغة المبالغة تأخذ حكم اسم الفاعل من حيث العمل والشروط (ابن هشام،د.ت،ج184/3)، ومن حيث التجدّد. يقول عباس حسن: "أمّا الصفة الصريحة فالمراد بها: الاسم المشتقّ الذى يشبه الفعل في التجدّد والحدوث، شبهًا صريحًا؛ أي: قويًا خالصًا بحيث يمكن أن يحلّ الفعل محلّه، ولم تغلب عليه الاسميّة الخالصة. وهذا ينطبق على اسم الفاعل -ومثله صيغُ المبالغة- واسم المفعول؛ لأنّهما -باتّفاق- يفيدان التجدّد والحدوث؛ مثل قارئ، فاهم، زَرّاع، مقروء، مفهوم"(حسن،د.ت، ج387/1).

الأمر الثالث: التفريق بين صيغة المبالغة والصفة المشبّهة، فكلاهما معدولتان عن اسم الفاعل، لكنّ صيغة المبالغة معدولة لإفادة التكثير والتجدّد(حسن،د.ت، ج387/1)، والصفة المشبّهة معدولة لإفادة الثبات وعدم التجدّد. يقول علي الجرجاني (ت816هـ): " اسم الفاعل: ما اشتق من يفعل لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث، وبالقيد الأخير خرج عنه الصفة المشبّهة، واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث"(الجرجاني،1983،ص26). ومع وجود هذا الفارق فثمة أوزان مشتركة بين صيغة المبالغة والصفة المشبّهة، كصيغتي: فَعِل وفَعيل. وقد وضع الدارسون معايير للتفريق بين الصفة المشبّهة وصيغة المبالغة، وتتمثل هذه المعايير في محورين:

المحور الأوّل: المعيار الاشتقاقي (الشكلي)، فتشتقّ صيغة المبالغة من الفعل الثلاثي المتعدّي، وتشتقّ الصفة المشبّهة من الفعل الثلاثي اللازم. وهذا المعيار أغلبيّ غير مطّرد، فقد تشتقّ صيغة المبالغة من الفعل غير الثلاثي كقولك: (مِعْطاء) من (أعطى)، وتشتقّ أيضا كثيرا من الفعل اللازم، كصيغة (فَعّال): كَذّاب، ومَكّار. وقد تُصاغ الصفة المشبّهة من الفعل غير الثلاثي قولك: (منطلِق اللسان) و(مطمئِن النفس) و(مستقيم الحال)، وقد تُصاغ أيضا من الفعل المتعدّي كقولك: (مهذَّب الطبع) و(مُنقَّى السريرة) (صفا،1996،ص86). ويُضاف إلى ذلك وجوب أن يكون الفعل الذي تشتقّ منه صيغة

المبالغة قابلا للتفاوت، ولا يشترط ذلك في الصفة المشبّهة، فتقول في اسم الفاعل من (مَوَت): رجلٌ مائِت، وفي الصفة المشبّهة: ورجلٌ ميّتٌ(ابن عقيل،1984،ج222/2)، ولكن لا يجوز أن تقول في صيغة المبالغة: رجلٌ مَوَّات.

المحور الثاني: المعيار الدلاليّ، ويمكن تفصيل هذا المعيار بما يأتي:

أ- الثبات والتجدّد، بيّن فاضل السامرائي أنّ اسم الفاعل يدلّ على الحدوث، أي التجدّد، ويرى أنّ هذه الدلالة التجدّديّة لا تتعارض من كون اسم الفاعل ينتمي إلى الأسماء التي تدلّ على الثبات؛ وعلل ذلك بأنّ اسم الفاعل يقع وسطا بين الصفة المشبّهة والفعل، فاسم الفاعل أدوم وأثبت من الفعل، لكنه لا يرقى إلى ثبات الصفة المشبّهة(السامرائي،2013،ص95). ويمكن أنّ نقول أيضا بدلالة صيغ المبالغة على الحدوث والتجدّد؛ لأنّها محوّلة عن اسم الفاعل، لكن نضيف إلى ذلك الدلالة على تكثير الحدث. وهي كاسم الفاعل أكثر ثباتا من الفعل وأقل ثباتا من الصفة المشبّهة.

ولكن يجدر التنبّه إلى أنّ "الأصل في الحدوث والثبوت في المشتقات هو الاستعمال لا التصوّر النظريّ المجرّد" (موقدة،2009،ص383)، فتدلّ كلمة (عاقر) في قوله تعالى: (قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِي عَاقِرٌ)[آل عمران:40] على الثبات؛ لذلك تُدرَج في باب الصفة المشبّهة لا في باب اسم الفاعل. وتنبّه محمد حسانين إلى أنّ اسم الفاعل في القرآن الكريم لا يدلّ دائما على التجدّد والحدوث، فقد يُعدل اسم الفاعل من حالة التنوين الدالّ على الحال أو الاستقبال إلى حالة التركيب الإضافيّ؛ وذلك للدلالة على التحقّق والثبات، ومثال ذلك قوله تعالى: (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ)[آل عمران:85]، فالعدول في اسم الفاعل (ذائقة) من التنوين إلى الإضافة؛ لإفادة التحقّق والثبات في المستقبل (حسانين، 2016، ص137).

وقد تكون الصيغتان الصرفيّتان الدالّتان على المبالغة معدولتين عن صيغة اشتقاقيّة واحدة، ومثال ذلك المصدر (فَضْل) وصيغة المبالغة (مِفْضال)، فكلا الصيغتين معدولتان عن اسم الفاعل (فاضِل)، وسبب العدول في الصيغتين هو المبالغة. ولكن ثمّة فارق بين الصيغتين، فعندما تقول: زيدٌ رجلٌ فَضْلٌ، وزيدٌ رجلٌ مِفْضال، فقد دلّ المصدر (فَضْل) وصيغة المبالغة (مِفْضال) على المبالغة، ولكنّ المصدر أكثر ثباتا من صيغة المبالغة، وعلى ذلك؛ نلحظ عند الوصف بالمصدر في هذا السياق أنّ المصدر معدول عن اسم الفاعل، ولهذا العدول فائدتان: المبالغة والثبات.

ب- الدلالة الزمنيّة، ويرتبط هذا المعيار بالمعيار السابق، فثمّة فارق دلاليّ بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة من جهة والصفة المشبّهة من جهة أخرى، يتمثّل في دلالة الصفة المشبّهة على الزمن الحاضر ولا تكون في الماضي أو المستقبل، يقول أبو إسحاق الشاطبي في صياغة الصفة المشبّهة: "وكذلك لا يجوز ان تُصاغ من الماضي ولا من المستقبل، لأنّ ذلك أيضا يَقتضي أنه قد كان الفعلُ وانقطع، وذلك يَلزمه العلاجُ، أو سيكون بعد أن لم يكن، ويلزمه العلاج أيضا. ولذلك تقول: زيدٌ حاسِنٌ أمسِ أو غدًا، ولا تقول: حَسَنٌ، لأنّ اسم الفاعل من الثلاثي على (فَاعِل) أبدًا، بخلاف الصفة، فإنّها قد تكون كذلك وقد لا تكون كما تقدَّم. فالحاصل أنّ الفعل الذي تُصاغ منه الصفةُ لا يكون متعدّيًا، ولا يكون ماضيًا ولا مستقبلًا"(الشاطبي،2007،ج396/4). وقد تدلّ صيغة المبالغة على الماضي والمستقبل، فتقول: زيد مضيافٌ أمسِ، زيدٌ مِضيافٌ غدا؛ لأنّ صيغة المبالغة تصاغ من فعل متعدّ، ولأنّ الشروط التي تحكم اسم الفاعل تنطبق على صيغ المبالغة. وأشار القدماء إلى جواز إضافة الصفة المشبّهة إلى فاعلها، كقولك: (زيدٌ حَسَنُ الوجهِ)، ولكن ذلك لا يعني بأنّ الصفة المشبّهة تدلّ على الزمن الحاضر ولا تدلّ على الزمن الماضي، ولكن هذه الجملة تدلّ على "الأزمنة الثلاثة مجتمعة مع دوامه أو ما يشبه الدوام"(حسن،د.ت، ج307/3)، أي وجود الحسن في الماضي والحاضر والمستقبل، ولكنّ المتكلم لاحظ الحسن في الحاضر، زمن الإخبار، يقول ابن يعيش: " أن المعنى الذي دلّت عليه أمر مستقرٌّ ثابت متصل بحال الإخبار"(ابن يعيش،2001،ج108/4).

ت- التشابه الدلاليّ بين الصفة المشبّهة وصيغ المبالغة. ويرى مصطفى الغلايني أن هذا التشابه يعود إلى أنّ "صيغُ المُبالغةِ ترجعُ، عند التحقيق، إلى معنى الصفة المشبّهة؛ لأنّ الإكثار منَ الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس"(الغلاييني،1993،ج160/1). وإلى هذا ذهب محمد الأنطاكي (الأنطاكي،1973،ج242/1).

ويدور التشابه الدلاليّ بين الصفة المشبّهة وصيغ المبالغة غالبا حول بنائين، وهما: (فَعيل) و(فَعِل)؛ ويعود ذلك إلى التعدّد الدلاليّ، فترد صيغة (فَعيل) هذه الصيغة للدلالة على الفاعليّة والثبات كطويل وبخيل، وتندرج في هذه الحالة تحت باب الصفة المشبّهة، وترد هذه الصيغ للدلالة على الفاعليّة والتجدّد والكثرة كحفيظ، فتندرج في هذه الحالة تحت باب صيغة المبالغة، وترد هذه الصيغة للدلالة على المفعولية كجريح، وتندرج في هذه الحالة تحت باب اسم المفعول(عبابنة،2019،ص260). وتأتي هذه الصيغة بمعنى اسم الفاعل، أي الدلالة على الفاعليّة والتجدّد دون الثبات والتكثير، فتأتي بمعنى (مُفعِل) كشفيق وأليم ونذير، وبمعنى (مفاعِل) كجليس وخصيم ورفيق، وبمعنى (مُفتعِل) كفقير وبشير(حلواني،د.ت،ص252).

وقد تحمل صيغة (فَعيل) ازدواجا دلاليّا، فتأتي بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول في السّياق الواحد، نحو قوله تعالى: (وَهَٰذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ)[التين:3]، فقد ذكر فخر الدين الرازي (ت606ه) أنّ (الأمين) بمعنى اسم الفاعل (الآمن)، ويجوز أن تكون بمعنى اسم المفعول (المأمون) (الرازي،1999،ج212/32). ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله تعالى: (وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ)[ق:4]، وبيّن الراغب الأصفهاني (ت502ه) المقصود بصيغة (حفيظ) في هذه الآية، فقال: "(وَعِنْدَنا كِتابٌ حَفِيظٌ)، أي: حافظ لأعمالهم، فيكون (حَفِيظٌ) بمعنى (حافظ)، نحو قوله تعالى: (اللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ) [الشورى:6]، أو معناه: محفوظ لا يضيع"(الراغب الأصفهاني،1991،ص245). وعُدِل إلى صيغة (فَعيل) للدلالة على المبالغة في الصفة(الجندي،1999،ص21).

وذهب بعض المحدثين إلى أنّ ازدواجيّة صيغة (فَعِل) من حيث الدلالة على صيغة المبالغة والصفة المشبّهة هو الذي جعل أمثلتها قليلة الدوران في

اللغة(عبابنة،2019،ص261). ويرى فاضل السامرائي أنّ بناء صيغة المبالغة (فَعِل) " منقول من (فَعِل) الذي هو من أبنية الصفة المشبّهة"(السامرائي،2013،ص102). وألمح بعض القدماء إلى هذه الازدواجيّة في صيغة (فَعِل)، يقول أبو حيّان في صيغة المبالغة (فَعِل): "و(فَعِل) لمن صار له كالعاهة"(أبو حيان،1988،ج2281/5). فهذا الوصف يقرّبها من الصفة المشبّهة.

وبسبب هذا الازدواج الدلاليّ نجد اختلاف بعض العلماء قديما وحديثا في تصنيف بعض الألفاظ على وزن(فَعِل) و(فَعيل)، فصنّف جمهور النحاة واللغويين(سيبويه،1988،ج113/1) لفظة (حَذِر) تحت باب صيغة المبالغة، وصنفها أبو البقاء الكفوي (ت1094ه) تحت باب الصفة المشبّهة (الكفوي،د.ت،ص1005). وكذلك صنّفها أحمد مختار عمر(عمر،2008،ج462/1). وصنّف المبرد لفظتي: (رَحيم) و(عَليم) تحت باب صيغ المبالغة(المبرد،د.ت، ج114/2)، وصنّفهما الأشموني (ت900ه) تحت باب الصفة المشبّهة (الأشموني،1998،ج247/2). ويرى شوقي ضيف بأنّ الصيغتين: فَعيل وفَعِل المعدولتين عن فاعِل تُحمَلان على دلالة الصفة المشبّهة ولا تحملان على المبالغة؛ لأنّه لاحظ فيهما معنى الثبوت والاستمرار(ضيف،1990،ص95).

ث- القرينة السّياقية، واعتمد كثير من العلماء -ولا سيّما المحدثين- على هذا المعيار للتفريق بين المشتقّات عند اشتراكها في بعض الأبنية. فيميّز السّياق بين الصفة المشبّهة وصيغة المبالغة في بعض الصيغ المشتركة، يقول محمد الحلواني: " وقد تتحوّل إليها صيغ مبالغة اسم الفاعل، مثل: سميع، وعليم وقدير، وذلك حين تنفكّ عن الارتباط بمفعول الحدث، وتصير صفة ذاتيّة في موصوفها، ويُنزّل الفعل الذي اشتقت منه منزلة الفعل اللازم، فالصفة (عليم) إذا كانت تعني كثرة العلم بشيء ما كانت صيغة مبالغة كما لو قلت: إنّك لعليم بشؤون البحث، ولكنّها إذا عنت أنّ العلم طبيعته أو خِلْقَة في صاحبها وانفكّت عن العلاقة بفاعِل صارت صفة مشبّهة مثل: هو عليم، وكذلك يُنظر إلى سميع وقدير وأمثالهما"(حلواني،د.ت،ص273).

وترد صيغة (فَعِل) "للتعبير عن الصفة المشبّهة باسم الفاعل كما في (حَذِر)، وهي صيغة تعبّر عن المبالغة أيضا، ولكنّ (حَذِر) الدالّة على المبالغة ترتبط بمفعول الحدث، فيمكن أن يُقال: أنا حَذِرٌ من فلان، فإنني أعني أنني شديد الحذر منه للمبالغة، وأمّا إذا قلنا: إنني حَذِر أو إنّ فلانا حَذِر، فإن الحذر يكون طبعا فيه أو خِلقة متجذّرة فيه، فإنّها لا تكون إلا صفة مشبّهة"(عبابنة،2019،ص266-267).

ومن الصيغ التي تحمل اشتراكا دلاليّا صيغة (فَعول)، ولكن على نحو أقلّ من صيغتي: فَعيل وفَعِل. فقد تدلّ "على دوام الفعل واستمراره من الموصوف بالصيغة، وهذا يقرّبه من الصفة المشبّهة من حيث الدلالة على الفاعلية والمعنى الثابت فيها، نحو: عَطوف، وصَبور، وظَلوم، وجَهول"(عبابنة،2019،ص269). وتحتمل هذه الصيغة الدلالة على المفعولية والمبالغة، ومثال ذلك قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا)[الملك:15]: وقد فسّر أبو حيان (ت745ه) معنى كلمة(الذَّلُولُ) فقال: "وَالذَّلُولُ فَعُولٌ لِلْمُبَالِغَةِ، مِنْ ذَلِكَ تَقُولُ: دَابَّةٌ ذَلُولٌ: بَيِّنَةُ الذِّلِّ، وَرَجُلٌ ذَلِيلٌ: بَيِّنُ الذُّلِّ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَالذَّلُولُ فَعُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، أَيْ مَذْلُولَةٌ، فَهِيَ كَرَكُوبٍ وَحَلُوبٍ"(أبو حيان،1999،ج225/10).

ج- المعنى المعجمي للفعل الذي اشتقت منه الصفة المشبّهة وصيغة المبالغة، فيدلّ الفعل على الوضع أو التصرّف، فقد وضع فيصل صفا معيارا دلاليّا جديدا للتفريق بين الصفة المشبّهة وصيغة المبالغة، يتمثّل في النظر في الفعل الذي اشتقّ منه الوصف، فإذا كان الفعل دالّا على وضع أو إجراء فإنّ الوصف يدلّ على مبالغة صفة وضع، وإذا كان الفعل دالّا على تصرّف أو حركة فإنّ الوصف يدلّ على مبالغة اسم الفاعل. فالوصف (مَشّاء) مبالغة اسم فاعل؛ لأنّ فعله (مشي) يدلّ على تصرّف وحركة، فالفاعل حقيقي يقوم بحدث المشي، والوصف (عليم) و(علّام) مبالغة وضع؛ لأنّ فعله (عَلِم) يدلّ على وضع وإجراء، فالفاعل غير حقيقي، فالوصف يدلّ على مُعان أو مجرّب (صفا،1996،ص86). وعلى الرغم من اعتماد هذا المعيار على جانب دلاليّ يتمثّل بالمعنى المعجمي للأفعال. لكنّ هذا المعيار لم يراع جانبا دلاليّا مهمّا، وهو المعنى السّياقيّ الذي ترد فيه المشتقّات، فكلمة (حَذِر) قد تدلّ على الحدث الآني في الموصوف كقولك: أنا حَذِرٌ الآن في سِياقة سيارتي بسبب الانزلاقات، وتكون وفقا لهذا السّياق صيغة مبالغة. وقد تدلّ على صفة دائمة في الموصوف، كقولك: أنا حَذِرٌ في السّياقة، وتكون وفقا لهذا السّياق صفة مشبّهة.

المبحث الرابع: الدلالة السّياقيّة لصيغ المبالغة.

ويمكن تقسيم هذا المبحث إلى قسمين، وهي:

أ- الدلالة على الزمن والجهة.

ب- الدلالة على أنماط حدث صيغ المبالغة وتراتبها ومعانيها الخاصّة.

وفي ما يأتي بيان لكل منهما:

أ- الدلالة على الزمن والجهة.

يمثّل السياق الدور الأهم في الكشف عن الدلالات المتنوّعة للصيغ، ومن الدلالات الأساسيّة للصيغ دلالتها على الزمن والحدث، فلكلّ حدث زمان يحتضنه سواء أكان هذا زمنا مخصوصا أم مطلقا. وهذا يبيّن التضامّ بين الزمن ونمط الحدث، فلا يمكن دراسة أنماط الحدث كالمبالغة والتمام والاستمرار والتكرار بمعزل عن دلالتها الزمنيّة. واهتمّت كثير من الدراسات اللغويّة الحديثة بهذا التضامّ، وظهر ذلك في بيان مفهوم الزمن اللغوي

(tense)والجهة(aspect) ، وبيان علاقتهما والفارق بينهما.

أمّا الزمن اللغويّ فقد عرّفه لغويون عديدون، منهم بلارمان(Balaraman) ، فقال: إنّه "فصيلة نحويّة تنتمي إلى الأفعال عادة، تشير إلى الوقت لأيّة حادثة، مع علاقتها مع لحظة الحاضر، أو أيّة نقطة إشاريّة أخرى"(Balaraman,2007,p.170). وإضافة كلمة (عادة) إلى التعريف السابق مهمّة جدًا؛ فثمّة بعض اللغات لا تقتصر في تعبيرها عن الزمن بالفعل، بل تتعداه إلى بعض الأسماء. وتنبّه ماريو باي (Mario) وفرانك (Frank) إلى هذا التمايز بين اللغات، فقرّرا أنّ اللغات الهندوأوروبيّة تكتفي بالفعل للدلالة على الزمن، بخلاف غيرها من اللغات التي تستخدم بعض الأسماء للتعبير عن الزمن (Mario, Frank,p.215). فيدلّ اسم الفاعل في اللغة العربيّة على الزمن، كدلالة اسم الفاعل (جامع) في قوله تعالى: (رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِۚ) [آل عمران:9] على الزمن المستقبل، فحدث الجمع سيحصل يوم القيامة. لذلك يعرّف تمام حسان الزمن اللغويّ في اللغة العربيّة بأنّه "وظيفة في السّياق يؤدّيها الفعل أو الصفة أو ما نُقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكَلِم كالمصادر والخوالف"(تمام،2006،ص240).

أمّا الجهة (aspect) فيتمثّل مفهومها في أنّها الأسلوب الذي يعرض به الحدث من تمام واستمرار وتكرار ونشاط اعتياديّ (David,2008,p.38). فمجال الزمن هو بيان وقت حصول الحدث، ومجال الجهة هو بيان طريقة عرض الحدث، فقد يكون الحدث تامّا أو مستمرّا أو متكرّرا أو نشاطا اعتياديّا أو مبالغا فيه. لذلك تهتمّ الجهة بطريقة عرض الحدث في مجال زمنيّ ما. وتجدر الإشارة إلى أنّ التمييز بين الجهة والزمن ظهر واضحا في الدراسات اللغويّة الحديثة، وعوملت الجهة في التراث النحويّ تحت عنوان الزمن (Strazny,2005,p.93). وثمّة نوعان رئيسان من أنواع الجهة، وهما: جهة التمام (perfective aspect)، وجهة الاستمرار (progressive aspect)/(imperfective aspect)) (Comrie,1976,p.16). أمّا جهة التمام فيقصد بها أنْ يُنظر إلى الحدث بوصفه تامًا، سواء أكان هذا التمام في الماضي أم الحاضر أم المستقبل. ويمكن توضيح ذلك بالأمثلة الآتية:

-قال تعالى: (فَأَرَادَ أَن يَسْتَفِزَّهُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ فَأَغْرَقْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ جَمِيعًا)[الإسراء:103].

-وقال طرفة بن العبد (ت82ق.ه):

كنْتُ فِيكُمْ كالمُغطّي رأسَهُ فانجَلى اليَوْمَ قِناعي وَخُمُرْ(ابن العبد،2002،ص46)

-سيكونُ بابُ الملعبِ مفتوحا في الساعة الثامنة صباحا.

ونرى في المثال الأوّل دلالة الفعل الماضي (أغرق) على الزمن الماضي؛ لأنّه وقع في سياق سرد أحداث سابقة تتمثّل في قصة فرعون. ودلّ هذا الفعل أيضا على تمام حدث الإغراق في الزمن الماضي. فدلالة الفعل على الماضي هي مجال الزمن، ودلالته على تمام الحدث هي مجال الجّهة. وتضامّ الزمن الماضي وجهة التمام، فأصبح يطلق على هذه الدلالة (الماضي التامّ).

ودلّ الفعل الماضي (انجلى) في بيت طرفة على الزمن الحاضر؛ لوجود ظرف الزمان (اليوم)، ودلّ الفعل (انجلى) أيضًا على تمام الحدث في الزمن الحاضر، فحدث الانجلاء غير مستمرّ أو متكرّر في الحاضر، ولكنّه حدث انتهى في اللحظة الحاضرة. فدلالة الفعل على الحاضر هي مجال الزمن، ودلالته على تمام الحدث هي مجال الجّهة. وتضامّ الزمن الحاضر وجهة التمام، فأصبح يُطلق على هذه الدلالة (الحاضر التامّ).

ودلّ الفعل المضارع (يكون) في المثال الثالث على الزمن المستقبل؛ لأنّه سُبق بحرف الاستقبال السين. ودلّ اسم المفعول (مفتوح) على تمام حدث الفتح في نقطة زمنيّة معيّنة، وهي الساعة الثامنة. فدلالة الفعل على المستقبل هي مجال الزمن، ودلالة اسم المفعول على تمام الحدث هي مجال الجّهة. وتضامّ الزمن المستقبل وجهة التمام في هذا المثال، فأصبح يُطلق على هذه الدلالة (المستقبل التامّ).

أمّا جهة الاستمرار فيُقصد بها أنْ يُنظر إلى الحدث بوصفه مستمرّا، سواء أكان هذا الاستمرار في الماضي أم الحاضر أم المستقبل. ولتوضيح ذلك فلنتناول الأمثلة الآتية:

-قال تعالى: (وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ)[البقرة:10].

-قال مسلم بن الوليد (ت208ه):

تَجري مَحَبَّتُها في قَلبِ عاشِقِها جَريَ السَلامَةِ في أَعضاءِ مُنتَكِسِ(ابن الوليد،د.ت،ص325)

قال ابن الخيّاط (ت517ه):

سَأَشْكُرُ ما دُمْتُ فِي الْعالَمِينَ مَكارِمَ أَحْسَنَّ فِيكَ اصْطِناعِي(ابن الخيّاط،1958،ص299)

ففي المثال الأول دلّ الفعل المضارع (يكذبون) على الزمن الماضي؛ لوجود القرينة اللفظيّة (كان)، ودلّ الفعل (يكذبون) على استمرار حدث الكذب، فقد استمرّ الكفّار بكذبهم. وتضامّ الزمن الماضي وجهة الاستمرار، فأصبح يطلق على هذه الدلالة (الماضي المستمرّ).

وفي المثال الثاني دلّ الفعل المضارع (تَجري) على الزمن الحاضر؛ لأنّ الشاعر يصف ما يعانيه في الزمن الحاضر. ودلّ هذا الفعل أيضًا على استمرار حدث الجريان (حبّ المحبوبة)؛ لوجود قرينة معنويّة، وهي استمرار محبّة الشاعر لمحبوبته؛ ممّا جعل معاناة الشاعر تستمرّ ولا تتوقف. فدلالة الفعل على الحاضر هي مجال الزمن، ودلالته على استمرار الحدث هي مجال الجّهة. وتضامّ الزمن الحاضر وجهة الاستمرار، فأصبح يطلق على هذه الدلالة (الحاضر المستمرّ).

وفي المثال الثالث دلّ الفعل المضارع (أشكر) على الزمن المستقبل؛ لأنّه سُبق بحرف الاستقبال السين. ودلّ هذا الفعل أيضًا على استمرار حدث الشكر؛ لوجود قرينة لفظيّة، وهي (ما دمت)؛ لأنّ الفعل الناقص (ما دام) يدلّ دائما على تمديد الزمان، أي استمرار الشكر مدّةَ دوامي حيّا. فدلالة الفعل على المستقبل هي مجال الزمن، ودلالته على استمرار الحدث هي مجال الجّهة. وتضامّ الزمن المستقبل وجهة الاستمرار، فأصبح يطلق على هذه الدلالة (المستقبل المستمرّ).

وثمّة أنماط أخرى للجهة كجهة الأحداث الاعتياديّة(habitual action) ، ويقصد بها أنْ ينظر إلى الحدث بوصفه حدثًا يتكرّر حصوله في الماضي والحاضر والمستقبل، فزمن هذه الجهة هو الزمن المطلق، ولا يمكن حصر زمن الحدث في زمن مخصوص، أي الماضي أو الحاضر أو المستقبل. ومثال ذلك قوله تعالى: (تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ)[السجدة:16]، فقد دلّت الأفعال: (تتجافى) و(يدعون) و(ينفقون) على تكرار الأحداث في الماضي والحاضر والمستقبل؛ لأنّ الآية تصف أفعال المؤمنين المتكرّرة، فزمن الحدث هو مطلق الزمن. فللأفعال في هذه الآية دلالتان: دلالة على الزمن، وهو الزمن المطلق، ودلالة على الجهة، وهو الحدث الاعتياديّ.

يرتبط الحدث المبالغ به (hyperbole of actions) بجهة الاستمرار؛ لأنّه يُعرض بوصفه يتكرّر بكثرة، سواء أكان هذا التكرار في الماضي أم الحاضر أم المستقبل أم الزمن المطلق. فحدث المبالغة لا يدلّ على الانقضاء السريع للحدث، ولكنّه يحتاج إلى فترة من الزمن، فعندما تقول: (قطّعَ زيدٌ الأشجار) و(زيدٌ قَطَّاعٌ الأشجارَ غدا). فقد دلّ الفعل (قَطَّع) وصيغة المبالغة (قَطَّاع) على استمرار حدث التقطيع، لكن زمن الجملة الأولى هو الماضي، وزمن الجملة الثانية هو المستقبل.

وعلى ذلك؛ ترتبط جهة المبالغة بجهة الاستمرار، فكل الصيغ الدالّة على المبالغة في اللغة العربيّة تدلّ على الاستمرار، سواء أكانت فعليّة أم اسميّة، يقول ابن جني: " ومن ذلك أنّهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلًا على تكرير الفعل، فقالوا: كسّر، وقطّع، وغلّق"(ابن جني،1999،ج157/2). ويقول ابن هشام: "وَكلّهَا -يقصد صيغ المبالغة- تَقْتَضِي تكْرَار الْفِعْل فَلَا يُقَال ضَرَّاب لمن ضرب مرّة وَاحِدَة وَكَذَا الْبَاقِي"(ابن هشام،1963،ص276).

ويمكن تقسيم المجال الزمنيّ لحدث المبالغة وفقا للقرائن المقاميّة والمقاليّة بما يأتي:

1 -المبالغة في الزمن الماضي. تحدد القرائن السّياقيّة دلالة صيغ المبالغة على الزمن الماضي، ومثال ذلك قوله تعالى: (وَمَكَرُواْ مَكْرًا كُبَّارًا)[نوح:22]، إذ دلّت صيغة المبالغة (كُبَّار) على الزمن الماضي؛ لأنّها وقعت وصفا لقوم نوح عليه السلام، وهذا الوصف في الزمن الماضي قياسا بزمن نزول الآية. ومثال ذلك قول الخنساء (ت24هـ) في رثاء أخيها صخر:

حَمّالُ أَلوِيَةٍ هَبّاطُ أَودِيَةٍ شَهّادُ أَندِيَةٍ لِلجَيشِ جَرّارُ

نَحّارُ راغِيَةٍ مِلجاءُ طاغِيَةٍ فَكّاكُ عانِيَةٍ لِلعَظمِ جَبّارُ(الخنساء،2004،ص46)

نلحظ دلالة صيغ المبالغة: (حَمّال) و(هَبّاط) و(شَهّاد) و(جَرّار) و(نَحّار) و(مِلجاء) و(فَكّاك) و(جَبّارُ) على مبالغة الحدث في الزمن الماضي؛ لأنّ هذه الأحداث وردت في رثاء أخيها، فالحدث في حكم المنقضي بوفاة المرثي.

وتكررت صيغ المبالغة في ديوان الخنساء مئة وسبع وثمانين مرة(ميلي،2011،ص63)؛ ممّا يبيّن أهمية توظيف صيغة المبالغة في تعداد مناقب المرثي.

ويحدد المجال الزمني لحدث المبالغة القرائن السّياقية؛ فعندما ترد صيغ المبالغة وصفا لمرثيّ فمجالها الزمني هو الماضي. وعندما تسبق صيغة المبالغة بـ(كان) فمجالها الزمني الماضي، كقوله تعالى: (ذُرِّيَّةَ مَن حَمَلنا مَعَ نوحٍ إِنَّهُ كانَ عَبدًا شَكورًا) [الإسراء: 3]، وقوله تعالى: (وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا)[مريم: 42]. ويُستثنى من ذلك صيغ المبالغة التي ترد وصفا للذات الإلهيّة، كقوله تعالى: (وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا)[النساء:100]. فقد دلّت صيغتا المبالغة: غَفور ورحيم على الزمن المطلق، مع أنّهما سُبقتا بالفعل (كان)، ولكن زمن الحدث لا يمكن أن يكون مخصوصا، فزمن الحدث الذي يرد وصفا للذات الإلهيّة مطلق.

تنطبق القواعد التي تحكم عمل اسم الفاعل على صيغة المبالغة، فتأخذ صيغة المبالغة المعرفة بأل حكم اسم الفاعل المعرّف بأل، يقول عبد القاهر الجرجانيّ (ت471هـ): "اعلم أنّك إذا ألحقت الألف واللام تغيّر الحكم، وذلك أنّ قَوْلك: الضارب بمعنى الذي يضرب، فيعمل في كل حال، تقول: هذا الضاربُ زيدا أمسِ، وهذا الضاربُ زيدا الآنَ وغدا، وذلك أنّ اسم الفاعل هنا قائمٌ مَقام الفعل، فهو اسم لفظا فقط، وإنّما عدلوا عن لفظ الفعل إلى اسم الفاعل كراهيّة أن يدخل الألف واللام على لفظ الفعل"(الجرجاني،1982،ج505/1). وكذلك تقول: هذا الضَّرابُ زيدا أمس، وهذا الضَّرابُ زيدا الآن، وهذا الضَّرابُ زيدا غدا، فدلّت صيغة المبالغة في الأمثلة السابقة على الزمن الماضي والحاضر والمستقبل على التوالي.

ويدلّ اسم الفاعل على الحاضر أو المستقبل، إذا كان عاملا، ومجردا من (أل). ويدلّ على الماضي إذا كان مجردا من (أل)، ومضافا إلى ما بعده، أَيْ غير عامل (الجرجاني،1982،ج505/1). وينطبق ذلك على صيغة المبالغة فتدلّ على الزمن الماضي عندما تُضاف إلى ما بعدها، كقولك: هذا ضرَّابُ زيدٍ. وتدلّ على الزمن الحاضر أو المستقبل عندما تكون عاملة ومجردة من (أل)، كقولك: هذا ضرَّابٌ زيدًا الآن، وهذا ضرَّابٌ زيدًا غدا.

2 -المبالغة في الزمن الحاضر. مثال ذلك قولك مندهشا من الحدث الذي يصدر من الموصوف: انظرْ، زيدٌ أَكولٌ. فدلّت صيغة المبالغة (أَكول) على

المبالغة في حدث الأكل في الزمن الحاضر، وهذا الحدث مستمرّ، فالمتكلم لم يعهد صفة الأكل في زيد من قبل. ومثاله قول الخنساء ترثي صخرا:

يا عينُ فِيضي بدَمْعٍ منكِ مِغْزارِ وابكي لصخرٍ بدمعٍ منكِ مدرارِ(الخنساء،2004،ص53)

فترسم الخنساء معاناتها لفقد أخيها، لذلك كانت دموعها مغزارا ومدرارا، ومعاناتها مستمرّة في الزمن الحاضر.

وتدلّ صيغ المبالغة على الزمن الحاضر عندما تسبق بأدوات النفي: (إنْ) و(ما) و(ليس)، فهذه الأدوات تختصّ بنفي الزمن الحاضر. أمّا (إنْ) النافية فهي حرف يدخل على الجملة الفعليّة والجملة الاسميّة، وبيّن الزمخشري ذلك بقوله: "و(إنْ) بمنزلة (ما) في نفي الحال، وتدخل على الجملتين: الفعليّة والإسميّة، كقولك: إنْ يقومُ زيدٌ، وإنْ زيدٌ قائمٌ... قال تعالى: (إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ)[النجم:28]" (الزمخشري،1993، ص307). وأمّا (ما) النافية للاسم فتدلّ على الزمن الحاضر، وبيّن ذلك ابن الحاجب (ت646ه) بقوله: "فـ(ما) لنفي الحال، كقولك: ما زيدٌ منطلقٌ أو منطلقًا على اللغتين-يقصد لغة أهل تميم وأهل الحجاز- والدليل على أنّها للحال، أنّ المفهوم من قولك: ما زيدٌ قائما، نفي القيام في الزمن الذي أُخبرتَ"(ابن الحاجب،د.ت،ج214/2). وأمّا (ليس) فهي " كلمة دالّة على نفي الحال"(ابن هشام،1985،ص386).

وعلى ذلك؛ تدلّ صيغ المبالغة في قولك: إنْ زيدٌ مهذارٌ، وما زيدٌ مهذارٌ، وليس زيدٌ مهذارا على الزمن الحاضر؛ لأنّها سُبقت بأدوات النفي: (إنْ) و(ما) و(ليس).

3 -المبالغة من الماضي إلى الحاضر، كقولك: زيدٌ بَكَّاء منذ وفاة ابنه، وما زال زيدٌ بَكَّاء، فدلّت صيغة المبالغة (بَكَّاء) في المثالين على بداية حدث الحزن في الماضي واستمراره إلى الحاضر. ومثاله قول جرير (ت110ه):

ما زال في الدَّارِ حامٍ عن ذِمارِكم عند النِّساءِ عَذُومُ النَّفْسِ مِغْيارُ(جرير،د.ت،ج363/1)

فدلّت صيغتا المبالغة: (عَذُومُ) و(مِغْيار) على استمرار حدث الدفاع عن النفس والغيرة من الماضي إلى الحاضر؛ لوجود القرينة اللفظيّة (ما زال).

4 -المبالغة في الزمن المستقبل. ومثال ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ"(مسلم،1955،ج12/1). فقد دلّت صيغتا المبالغة: (دَجَّال) و(كَذَّاب) على المبالغة في ممارسة حدثي: الدَجل والكَذِب في الزمن المستقبل؛ لوجود القرينة اللفظيّة (آخر الزمان).

5 -المبالغة في الزمن المطلق. ومثال ذلك صيغ المبالغة التي ترد وصفا للذات الإلهية، مثل: رحمن ورحيم وغفور وقيّوم؛ لأنّ أيّ حدث يرد وصفا للذات الإلهيّة فزمنه مطلق، ومثال ذلك قوله تعالى: (وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ)[البقرة:163]. وقد توجد قرينة مقاميّة تبيّن دلالة صيغة المبالغة على الزمن المطلق كقوله تعالى: (وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ) [المائدة:41]. فقد دلّت صيغة المبالغة (سمّاع) على وصف يهود المدينة الذين يتكرر منهم حدث سماع الكذب.

ويكثر التعبير بصيغة المبالغة عن الزمن المطلق. وعلى ذلك؛ يكون الأصل في صيغة المبالغة دلالتها على الزمن المطلق، وأنّها تدلّ على زمن مخصوص إذا وجدت قرينة سياقيّة تفيد ذلك. وذلك كورود صيغة المبالغة غير مضافة وغير عاملة وغير معرفة ب(أل)، كقولك: زيدٌ مضيافٌ. وللقرائن السّياقيّة دور مهمّ في تحديد الدلالة الزمنيّة، فعندما تقول: ما زيدٌ طعّامٌ الضيوفَ، وما زيدٌ طعّامٌ الضيوفَ إلا عند المصلحة، فدلّت الجملة الأولى على الزمن الحاضر، ودلّت الجملة الثانية على الزمن المطلق، فإطعام الزاد أصبح من عادات زيد لتحقيق مصالحه التي لا ترتبط بزمن مخصوص.

ب- الدلالة على أنماط حدث صيغ المبالغة وتراتبها ومعانيها الخاصّة.

وتوزّع هذا القسم على ثلاثة محاور:

1- أنماط حدث صيغ المبالغة.
2- تراتُب حدث صيغ المبالغة.
3- المعاني الخاصّة لصيغ المبالغة.

وفي ما يأتي بيان لها:

1- أنماط حدث صيغ المبالغة

بيّن القرافي (ت684ه) أنماط حدث المبالغة بقوله: " المبالغة قد تكون في اللفظ لأجل تكرار الفعل نحو: قَتّال، وضَرّاب، وقد تكون لتكرره في المفعول نحو: ذبّحتُ الكِباش، فإنّ الذبح لا يتكرّر في المفعول الواحد، والأول يقبله، ولتكثيره من الفاعل نحو: يركّب الإبل، بالتشديد أي: كثر الفعل باعتبار كثرتها لا لتكرّره من كلّ واحد منهما"(القرافي،1995،ج785/2-786). وعلى ذلك؛ يمكن بيان أنماط المبالغة في صيغ المبالغة بما يأتي:

1- المبالغة في تكرار الفعل، وهذه الدلالة تكون مصاحبة لجميع صيغ المبالغة، كقولك: زيدٌ كذّاب، وزيدٌ كَذُوب، فنلحظ المبالغة في تكرار فعل الكذب في الجملتين.

2- المبالغة في تكرار الفعل وإيقاع الحدث المبالغ به على مفعول جمع، كقولك: زيدٌ قتّالٌ الأبطالَ، فدلّت هذه الجملة على تكثير حدث القتال وإيقاعه في أبطال كثيرين. ويمتنع أن تقول: زيدٌ قتّالٌ عَمرا؛ لأنّ وجود المفعول الواحد يتعارض في هذا السياق مع معنى التكثير. يقول أبو حيان: "ولا يكون شيء من تلك الأمثلة الخمسة للمبالغة إلا فيما يمكن فيه التكثير، فلا تقول: زيد قتّال عمرًا، ولا زيد موّات، ويجوز زيدٌ قتّالٌ الأبطال"(أبو

حيان،1988،ج2285/5). ومثاله قول السليك بن السُّلكة (ت17ق.ه):

ولكن كلّ صعلوكٍ ضَروب بنصل السّيف هاماتِ الرّجال(ابن السُّلكة،1984،ص62)

فقد دلّت صيغة المبالغة (ضَروب) في هذا السّياق على المبالغة في تكرار (فعل الضَرب)، ووردت صيغة (هامات) بالجمع؛ للدلالة على المبالغة في إحداث الضَرب في هامات كثيرة. وعلى ذلك؛ يتطلّب المعنى المعجمي لبعض صيغة المبالغة مفعولا جمعا لا مفردا، أي إيقاع حدث التكثير على متعددين، وهذا يبيّن ارتباط الدلالة الصرفيّة لصيغة المبالغة بمعناها المعجميّ، فنلحظ أنّ صيغ المبالغة التي يدلّ معناها المعجمي على القتل ك(قَتّال) و(ضَروب) تتطلب إيقاع الحدث المبالغ به على مفعول جمع، فتقول: كان حمزة بن عبد المطلب قَتّالا صناديد قريش، وضربوا أعناقهم.

2- تراتُب حدث صيغ المبالغة.

تتفاوت صيغ المبالغة في درجة المبالغة، فقد تكون دلالة الصيغة على المبالغة أشدّ من غيرها. وبيّن ذلك ابن جني (ت392ه) بقوله: "ومن ذلك أيضًا قولهم: رجل جميل، ووضيء، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا: وضّاء، وجمّال، فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه"(ابن جني،1999،ج269/3). وبيّن فخر الدين الرازي هذا التفاوت في شرحه لقوله تعالى: (مَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا)[نوح:22]، إذ قال: "قرئ كُبارا وكُبَّارًا بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّثْقِيلِ، وَهُوَ مُبَالَغَةٌ فِي الْكَبِيرِ، فَأَوَّلُ الْمَرَاتِبِ الْكَبِيرُ، وَالْأَوْسَطُ الْكُبَارُ بِالتَّخْفِيفِ، وَالنِّهَايَةُ الْكُبَّارُ بِالتَّثْقِيلِ، وَنَظِيرُهُ: جَمِيلٌ وَجُمَالٌ وَجُمَّالٌ، وَعَظِيمٌ وَعُظَامٌ وَعُظَّامٌ، وَطَوِيلٌ وَطُوَالٌ وَطُوَّالٌ"(الرازي،1999،ج656/3). فصيغتي: (فُعال) و(فُعَّال) أبلغ من صيغة (فعيل)، وصيغة (فُعَّال) أبلغ من صيغة (فُعال).

ونجد التفاوت في المبالغة بين صيغتي: (فَعلان) و(فَعيل)، ومثال ذلك (رحمن) و(رحيم)، فـ(رحمن) أبلغ من(رحيم)؛ وبيّن الزجاجي(ت311ه) ذلك بقوله: " ولا يجوز أنْ يُقَال (الرحْمَنُ) إلَّا للَّهِ، وإنّما كان ذَلك لأنّ بناءَ فَعْلان من أبنية ما يُبالغُ في وَصْفِهِ، ألا ترى أنك إذَا قُلْت (غضْبانَ) فمعناه الْمُمْتلئ غَضَبًا"(الزجاج،1988،ج43/1)، وفي "الرَّحْمنِ من المبالغة ما ليس في الرَّحِيمِ، ولذلك قالوا: رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا"(الزمخشري،1986، ج6/1). وربط بعض القدماء بين درجة العدول ودرجة المبالغة، فيرى العسكري (ت395ه) "أَن الرَّحِيم مُبَالغَة لعدوله وَأَن الرَّحْمَن أَشد مبالغة فَكلّما كَانَ أَشدّ عُدُولًا كَانَ أَشدّ مبالغة"(العسكري،د.ت،ص196).

وقد تلحق التاء ببناء صيغة المبالغة للدلالة على زيادة المبالغة، وذلك كالصيغ الآتية:

- (فَعّالة)، وذلك كقولك: رجلٌ علّام ونسّاب، ورجلٌ علّامَة ونسّابَة، ففي (علّامة) و(نسّابة) زيادة في المبالغة عن (علّام) و(نسّاب) (ابن منظور،1993، ج417/12).

- (فَعولة)، فتقول: "ورجلٌ لَجوجٌ ولَجُوجةٌ، الْهَاءُ لِلْمُبَالَغَةِ"(ابن منظور،1993، ج353/2)، يقول ابن دستوريه(ت347ه): "رجل مَلولة وامرأة مَلولة، ورجل فَروقة، وامرأة فَروقة... لأنّ فَعولا من أبنية المبالغة بغير تأنيث، مثل صبور وشكور. وإنما لحقها التأنيث زيادة في المبالغة وتوكيدا لها"(ابن دُرُسْتَوَيْه،1998،ص429).

- (فَعيلة)، كما في قوله تعالى: (بَلِ الْإِنسانُ عَلى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ)[القيامة:14]، فالتاء في (بصيرة) للمبالغة(أبو حيان،1999،ج347/10).

- (مِفْعالَة)، كقولك: مِرْضاع ومِرْضاعة(مكي،2008،ج5498/8)، وكقولك: رجل مِجْذام ورجل مِجْذامة إذا كان قاطعا للأمور(الأزهري،2001،ج88/2).

- (مِفْعَلة) كقولك: رجلٌ مِعْزَبة، وهو "الرجل الَّذِي يُكْثِر النهوض فِي مَاله العزيب، يتتبَّعُ مساقط الْغَيْث وأُنُف الْكلأ"(الأزهري،2001،ج88/2).

- (فاعِلة)، يقول ابن منظور: "ورَاوِيةٌ كَذَلِكَ إِذا كَثُرَتْ روايتُه، وَالْهَاءُ لِلْمُبَالَغَةِ"(ابن منظور،1993، ج348/14).

- (مُفَعِّلة)، فيُقال: "وَرجل مُرَسِّعة: لَا يبرح منزله، زادوا الْهَاء للْمُبَالَغَة"(ابن سيده،2000،ج484/1).

- (فَيْعَلة)، فيُقال للرجل القصير: رجلٌ جَيْدَر، ورجلٌ جَيْدَرة(اليمني،1999،ج1017/2).

- (فاعولَة)، فيُقال: "والداموغُ: الذي يَدْمَغُ ويَهْشِمُ، وحَجَرٌ داموغةٌ، الهاءُ للمُبالَغَةِ"(الفيروزآبادي،2005،ص781).

- (فَعُولَة)، يقول ابن منظور: " وَرَجُلٌ فَرِقٌ وفَرْق وفَرُوق وفَرُوقَةٌ وفَرُّوق وفَرُّوقةٌ وَفَارُوقٌ وفارُوقةٌ: فَزِعٌ شَدِيدُ الفَرَق؛ الْهَاءُ فِي كُلِّ ذَلِكَ لَيْسَتْ لتأْنيث الْمَوْصُوفِ بِمَا هِيَ فِيهِ إنما هِيَ إشعار بِمَا أُرِيد مِنْ تأْنيث الْغَايَةِ وَالْمُبَالَغَةِ"(ابن منظور،1993، ج304/10).

- (فِعْليلَة)، فيُقال: (الزِّعْديدُ)، بِالْكَسْرِ: (الجَبَانُ) يُرْعَد عِنْد القِتال جُبْنًا، (كالزِّعْديدَة)، الهاءُ لِلْمُبَالَغَة(الزَّبيدي،د.ت، ج105/8).

3- المعاني الخاصّة لصيغ المبالغة.

على الرغم من دلالة جميع صيغ المبالغة على تكثير الحدث وفاعليّة الحدث، فثمّة دلالات خاصة لصيغ المبالغة، وهذه الدلالات لم يتعرّض لها المتقدّمون، وإنّما أشار لها بعض المتأخرين(أبو حيان،1988،ج2281/5)، وفيما يأتي بيان لها:

أ- صيغة (فَعّال)، يقول أبو حيان: "و(فَعَّال) لمن صار له كالصناعة"(أبو حيان،1988،ج2281/5). وهذا يقودنا إلى القول بأنّ "فعَّالا في المبالغة منقول عن فَعَّال في الصناعة... فعندما تقول: (هو كذَّاب) كان المعنى كأنّما هو شخص حرفته الكَذِب، كالنجَّار الذي حرفته النجارة... وهذا البناء يقتضي المزاولة والتجديد؛ لأنّ صاحب الصنعة مداوم على صنعته ملازم لها، فعندما تقول: (هو كذَّاب) كان المعنى كأنّما هو شخص حرفته الكذب وهو

مداوم على هذه الصنعة كثير المعاناة لها مستمرّ على ذلك لم ينقطع "(السامرائي،2013،ص99-100).

ب- صيغ (مِفْعال) و(مِفْعَل) و(مِفْعيل) و(فاعول)، يقول ابن فارس(ت395هـ): " كذلك (مِفْعال) إذا كان عادةً، نحو: مِعْطار، وامرأة مِذْكار، إذا كانت تلِدُ الذُّكور، وكذلك مِينَاث في الإناث"(ابن فارس،1997،ص170)، ويرى أبو حيّان أنّ صيغة (مِفْعال) تستخدم "لمن صار له كالآلة"(أبو حيان،1988،ج2285/5)؛ لأنّ الأصل في هذه الصيغة بناؤها لاسم الآلة كـ(مِزْمار)، ويرى فاضل السامرائي أنّ صيغة (مِفْعال) استعيرت من اسم الآلة إلى المبالغة، فعندما تقول: امرأة مِعْطار، كان "المعنى كأنّها آلة للعطر"(السامرائي،2013،ص100). ويدلّل السامرائي على ذلك بأنّ هذا البناء لايقبل التأنيث ولا يجمع جمع مذكر سالم لمحا للأصل، فلا تقول: مِعْطارة ولا مِهذارة، وتقول في جمع مِعْطار ومِهْذار: معاطير ومهاذير (السامرائي،2013، ص100).

وترتبط صيغتا المبالغة: (مِفْعَل) و(مِفْعيل) بصيغة (مِفْعال)، فيرى بعض اللغويين أنّ أصل هذه الصيغ الصرفية الثلاث واحد(حلواني،د.ت،ص256)، ومثالها: مِسْعار ومِسْعَر ومِعطار مِعْطير. ويرى محمد حلواني أنّ معنى المبالغة في هذه الصيغ طارئ في الأصل، فعندما تقول: فلان مِسْعار حرب، وفلان مِسْعَر حرب فتفيد بأنّ الموصوف صار كالآلة التي تُسعَّر بها الحرب(حلواني،د.ت،ص257). ونقول: امرأة مِعْطار ومِعْطير" إذا كانت عادتها التطيُّب"(رضا،1958،ج134/4). وعلى ذلك؛ ترتبط هذه الصيغ الثلاث بالدلالة على الكثرة في ممارسة العادة، ويُلمح فيها أصالة استخدامها للتعبير عن الآلة.

وترتبط صيغة المبالغة (فاعول) باسم الآلة من حيث الأصالة، فهذه الصيغة مستعارة من صيغة فاعول في الآلة، فعندما تقول: عمر فاروق، كان المعنى كأنّه آلة للفرقان(السامرائي،2013،ص102-103).

ت- صيغة (فَعول)، وقسم يحيى عبابنة هذه الصيغة عندما تدلّ على المبالغة إلى ثلاثة أقسام:

ت-1- ما يدلّ "على دوام الفعل واستمراره من الموصوف بالصيغة، وهذا يقرّبه من الصفة المشبّهة من حيث الدلالة على الفاعليّة والمعنى الثابت فيها، نحو: عَطوف، وصَبور، وظَلوم، وجَهول.

ت-2- ما يدلّ على قدرة أصيلة على القيام بالفعل، ومن أمثلة هذا الاسم: خذول، ونَفور، وطَحون، وهَضوم.

ت-3- ما يدلّ على تكرار الحدوث، ومن أمثلته: ضَحوك، وكذوب، وصَدوق، وكَفور، وشَرود، وضَروب وغيرها"(عبابنة،2019،ص258-259).

ونلحظ دلالة ألفاظ القسم الثاني والثالث على الحدوث والتجدّد بخلاف القسم الأوّل الذي يكون أكثر ثباتا منهما. لكن يجدر التنبّه إلى أنّه لا يمكن دراسة هذه الصيغ بمعزل عن سياقها، فصيغة (كَفور) التي أُدْرجَت في القسم الثالث يكون معناها في الآيات القرآنيّة أقرب إلى معنى القسم الأوّل، كقوله تعالى: (وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا)[الإسراء:67]، وقوله تعالى: (إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا)[الإسراء:27]. فدلّت صيغة (كَفور) في الآيتين على دوام الفعل واستمراره من الموصوف، فأصبحت هذه الصيغة كالطبيعة في الموصوف. وتدلّ صيغة (عَطوف) التي أُدرجَت في القسم الأوّل في قولك: زيدٌ عَطوفٌ في تعامله مع الفقراء، على قدرة (زيد) في إظهار العَطف عند حدوث موقف يستدعي العطف.

ث- صيغة (فَعيل)، وتستخدم هذه الصيغة "لمن صار له كالعطية والطبيعة"(أبو حيان،1988،ج2281/5). ويدلّ هذا البناء عندما يفيد المبالغة على "معاناة الأمر وتكراره حتى أصبح كأنّه خلقة في صاحبه وطبيعة فيه كـ(عليم)، أي هو لكثرة نظره في العلم وتبحرّه فيه أصبح العلم سجيّة ثابتة في صاحبه كالطبيعة فيه" (السامرائي،2013،ص101-102).

ج- صيغة (فَعِل)، وتُستخدم "لمن صار له كالعاهة"(أبو حيان،1988،ج2281/5)، لذلك هي أكثر صيغ المبالغة ثباتا، ومثالها (حَذِر) في المَثَل الشهير: " مِنْ مأمَنِهِ يُؤتَى الحَذِر"(الميداني،د.ت،ج310/2).

ح- صيغة (فِعّيل)، وتدلّ هذه الصيغة على "الولوع بالشيء، فالصِّديق هو الكثير الصدق المولع به والمداوم عليه، والشِّريب هو من يشرب المسكرات بكثرة ويداوم على شربها"(حلواني،د.ت،ص258).

خ- صيغة (فُعَلة)، وتدل غالبا على صفة ذميمة في صاحبها(حلواني،د.ت،ص259)، ومثال ذلك: كهُمزَة ولُمَزة وضُحَكة.

يمكن القول بأنّ ثمّة دلالة عامّة تشترك فيها صيغ المبالغة، وهي الدلالة على تكثير الحدث، ودلالة خاصة كالحدث المتكرّر كالصنعة في صيغة (فَعّال) والعادة المتكرّرة في صيغة (مِفْعال). وهذه المعاني الخاصّة تفسّر تعدّد صيغ المبالغة المشتقّة من فعل واحد في القرآن الكريم، وذلك كصيغتي: (هَمّاز) و(هُمَزَة) في قوله تعالى: (هَمَّازٍ مَشَّاءٍۭ بِنَمِيمٍ)[القلم:11]، وقوله تعالى: (ويلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ)[الهمزة:1]، وقد فرّق فاضل السامرائي بين الصيغتين، فبيّن أنّ كلمة (هَمّاز) تدلّ على مزاولة صاحبها لصفة الهمز على نحو متكرّر ومتجدّد؛ لأنّ بناء (فَعّال) تدلّ على الحرفة والصنعة والمداولة في الأصل، وقد ناسب السّياق القرآنيّ استخدام صيغة (هَمّاز)؛ لأنّ سورة القلم تتناول السلوكات، فذُكرت صفات الناس في التعامل، ولم تُذكر العاقبة إلا قليلا، وهي التي وردت في قوله: (سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ)[القلم:16]. ولكنّه لم يذكر شيئا آخر من عاقبة مرتكب هذا الفعل، وهذه الصفات لا تستوجب الطاعة. واستعملت كلمة (هُمزة) في سورة الهمزة، وأصل صيغة المبالغة (هُمَزَة) هو (هُمَز)، وصيغة (هُمَز) من صيغ المبالغة، مثل: (حُطَم) و(لُكَع) و(غُدَر) و(فُسَق)، ويقول أهل اللغة: ما بولغ بالتاء يدلّ على النهاية في الوصف أو الغاية في الوصف (ابن سيده،2000،ج242/4)؛ لذلك ناسب السّياق القرآنيّ

استخدام صيغة المبالغة (هُمَزَة)، فقد ذكر الله تعالى نتيجة حدث الهمز وعاقبته، فجاءت الآية: (كَلَّا لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ)[الهمزة:4]. و(الحُطَمة) صيغة مبالغة مماثل لبناء صيغة المبالغة (هُمَزة)؛ لذلك ناسب هذا السّياق أن يُذكر بلوغ الموصوف النهاية في الاتّصاف بهذه الصفة بالتاء التي تدلّ على النهاية في الحُطَم (https://shamela.ws/book/8312/678).

الخاتمة:

توصّلت الدراسة عند بحثها لموضوع التعدّد الدلاليّ لصيغ المبالغة إلى نتائج عديدة. وفي ما يأتي بيان لأبرزها:

- تعبّر العربيّة عن حدث المبالغة بطرائق متنوّعة، فتعبّر عنه بالفعل المزيد أو بالمصدر أو بالمشتقّ.
- ترتبط صيغ المبالغة بمعنى تكثير الحدث، وينتج هذا الارتباط من كونها صيغا معدولة عن اسم الفاعل لإفادة هذا المعنى؛ لذلك يندرج في باب صيغ المبالغة الصيغ المعدولة عن اسم الفاعل؛ لإفادة التكثير، ولا يندرج في بابها الصيغ المعدولة عن اسم المفعول؛ لإفادة التكثير.
- وضع نحاة العربيّة ولغويوها قيودا شكليّة ودلاليّة للتفريق بين صيغ المبالغة وغيرها من المشتقّات. ويكون السّياق هو الفيصل عند تشابه بعض أبنية صيغ المبالغة مع أبنية مشتقات أخرى.
- تحمل بعض الصيغ ازدواجا دلاليّا، كصيغة (فعيل) التي ترد في سياقات بمعنى اسم الفاعل، وترد في سياقات أخرى بمعنى (اسم المفعول). وهذا ينطبق على صيغة (فعول).
- تعدّ صيغ المبالغة صيغا سماعيّة، وهذا هو رأي جمهور النحاة واللغويين؛ مما يجعلنا لا نقبل القول بقياسها.
- يمثّل السّياق العنصر الأبرز في الكشف عن دلالات صيغ المبالغة، فالقرائن اللفظيّة والمعنويّة هي التي تحدد دلالاتها المتنوّعة كدلالتها على الزمن والجهة والتجدّد، ولا يجوز دراسة دلالتها بمعزل عن السّياق الواردة فيه.
- ترتبط صيغ المبالغة في العربيّة بجهة الاستمرار، فلا تدلّ الصيغ على الانقضاء السريع للحدث، وإنّما تدلّ على استمرار الحدث حيثما وردت.
- تتفاوت صيغ المبالغة من حيث درجة المبالغة، فصيغة (فُعَّال) في مثل: (كُبَّار) أبلغ من صيغة (فُعَال) في مثل: (كُبَار)، وقد تلحق التاء ببناء صيغة المبالغة للدلالة على زيادة المبالغة، فتقول: (علّام) و(علّامَة).
- يكون التكثير في صيغ المبالغة في الحدث الدالّ عليه لفظها، ولكن قد يتطلّب المعنى المعجمي لبعض صيغ المبالغة إيقاع حدث المبالغة على مفعول جمع لا مفرد.
- ترتبط صيغ المبالغة بمعان خاصّة، كارتباط صيغة (مِفْعال) بالتعبير عن العادة المتكرّرة، وصيغة (فعّال) بالعمل المتجدّد كالصنعة.

المصادر والمراجع

الأزهري، م. (2001). *تهذيب اللغة*. تح محمد مرعب. (ط1). بيروت: دار إحياء التراث العربيّ.

الأشموني، ع. (1998). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

أمين، م. والترزي، إ. (1984). *مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما*. (د.ط). القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

الأنطاكي، م. (1973). *المحيط في أصوات العربيّة ونحوها وصرفها*. (ط3). بيروت: دار الشرق العربي.

الأندلسي، م. (1999). *البحر المحيط في التفسير*. تح صدقي جميل. (ط1). بيروت: دار الفكر.

الأندلسي، م. (1998). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. تح رجب محمد.(ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأوسي، ع. *أساليب المبالغة في القرآن الكريم*. من موقع الألوكة.
https://www.alukah.net/library/0/73387/

بدر الدين الشافعي، م. (1990). *كشف المعاني في المتشابه من المثاني*. (ط1). تح عبد الجواد خلف. مصر: دار الوفاء.

بروكلمان، ك. (1977). *فقة اللغات الساميّة*. تر رمضان عبدالتواب. (د.ط). الرياض: جامعة الرياض.

الثبيتي، ع. (1987). *صيغ المبالغة بين القياس والسماع*. أبحاث ودراسات في اللغة العربيّة وآدابها. 2، 13-94.

الجارم، ع. وأمين، م. (د.ت). *النحو الواضح في قواعد اللغة العربيّة*. (د.ط). مصر: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.

الجرجاني، ع. (1982). *كتاب المقتصد في شرح الإيضاح*. تح كاظم مرجان. (ط3). بغداد: وزارة الثقافة والإعلام.

الجرجاني، ع. (1983). *كتاب التعريفات*. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

جرير، ت. (د.ت). *ديوان جرير*. تح نعمان طه. القاهرة. (ط3). دار المعارف.

الجندي، ط. (1999). *التناوب الدلاليّ بين صيغ الوصف العامل*. (ط1). القاهرة: دار الكتب المصرية.

ابن جني، ع. (1999). *الخصائص*. تح محمد النجار. (ط4).القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
ابن الحاجب، ع. (د.ت). *الإيضاح في شرح المفصّل*. تح موسى العليلي. (د.ط). بغداد: مطبعة العاني.
ابن حجاج، م. (1955). *صحيح مسلم*. تح محمد عبد الباقي. (ط1). القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.
حسانين، م. (2016). *البلاغة والخرافة في عدول اسم الفاعل من التنوين إلى الإضافة*. (ط1). القاهرة: بورصة الكتب للنشر والتوزيع.
حسن، ع. (د.ت). *النحو الوافي*. (ط15). القاهرة: عالم المعارف.
حلواني، م. (د.ت). *المغني الجديد في علم الصرف*. (د.ط). بيروت وحلب: دار الشرق العربي.
الحملاوي، أ. (د.ت). *شذا العرف في فنّ الصرف*. تح نصر الله عبد الرحمن. (د.ط). الرياض: مكتبة الرشد.
خضير، م. (1934). *القياس في اللغة العربيّة*. (د.ط). القاهرة: المطبعة السلفيّة.
الخنساء، ت. (2004). *ديوان الخنساء*. تح حمدو طماس. (ط2). بيروت: دار المعرفة.
ابن الخيّاط، أ. (1958). *ديوان ابن الخيّاط*. تحقيق خليل مردم بك. (ط1). دمشق: المجمع العلميّ العربيّ.
ابن دُرُسْتَوَيْه، ع. (1998). *تصحيح الفصيح وشرحه*. تح محمد المختون. (د.ط). القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
دنقور، ش. (1959). *شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف*. (ط3). مصر: شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
دوزِي، ر. (2000). *تكملة المعاجم العربيّة*. تر محمَّد النعَيمي وجمال الخياط. (ط1) بغداد: وزارة الثقافة والإعلام.
الرازي، ف. (1999). *التفسير الكبير*. (ط3). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
الراغب الأصفهاني، ح. (1991). *المفردات في غريب القرآن*. تح صفوان الداودي. (ط1). دمشق: الدار الشامية. بيروت: دار القلم.
رضا، أ. (1958). *معجم متن اللغة*. (ط1). بيروت: دار مكتبة الحياة.
الرضي الإستراباذي، م. (1975). *شرح شافية ابن الحاجب*. تح محمد محيي الدين وآخرين. (د.ط). بيروت: دار الكتب العلميّة.
الرماني، ع. (1976). *النكت في إعجاز القرآن*. تح محمد خلف الله ومحمد زغلول. (ط3). القاهرة: دار المعارف. ط3.
الروابدة، م. (2006). *صيغ المبالغة القياسية اتحاد المبنى والمعنى*. المجلة الأردنية في اللغة العربيّة وآدابها. 2(3)، 141-160.
الزَّبيدي، م. (د.ت). *تاج العروس من جواهر القاموس*. (د.ط). الرياض: دار الهداية.
الزجاج، إ. (1988). *معاني القرآن وإعرابه*. تح عبد الجليل شلبي. (ط1). بيروت: عالم الكتب.
الزعبلاوي، ص. *دراسات في النحو*. من موقع المكتبة الشاملة.
https://shamela.ws/book/2120
الزمخشري، م. (1993). *المفصل في صنعة الإعراب*. تح علي بو ملحم. (ط1). بيروت: مكتبة الهلال.
الزمخشري، م. (1986). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. (ط3). بيروت: دار الكتاب العربي.
السامرائي، ف. (2013). *الصرف العربي أحكام ومعان*. (ط1). بيروت: دار ابن كثير.
السامرائي، ف. (2013). لمسات بيانية. من موقع المكتبة الشاملة.
https://shamela.ws/book/8312/678
ابن السُّلكة، س. (1984). *السليك بن السُّلكة أخباره وشعره*. تح حميد ثويني وكامل عواد. (ط1). بغداد: مطبعة العاني.
سيبويه، ع. (1988). *الكتاب*. تح عبد السلام هارون. (ط3). القاهرة: مكتبة الخانجي.
ابن سيده، ع. (2000). *المحكم والمحيط الأعظم*. تح عبد الحميد هنداوي. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
السيرافي، ي. (1974). *شرح أبيات سيبويه*. تح محمد هاشم. (د.ط). بيروت: دار الفكر.
السيوطي، ج. (1974). *الإتقان في علوم القرآن*. تح محمد أبو الفضل. (ط1). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
الشاطبي، إ. (2007). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*. (ط1). محمد البنا وعبد المجيد قطامش. مكّة المكرّمة: جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية.
الصبان، م. (1997). *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
ضيف، ش. (1990). *تيسيرات لغوية*. (ط1). القاهرة: دار المعارف.
صفا، ف. (1996). *الصفة المشبّهة قراءة جديدة في البنية الشكلية والدلاليّة لبعض الأوصاف المشتقّة*. مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني. 2(51). 61-104.
العاني، ع. (1965). *علوم القرآن وأصول التفسير*. (ط1). دمشق: مطبعة الترقي.
عبابنة، ي. (2019). *الصرف العربي التحليلي نظرات معاصرة*. (ط1). إربد: دار الكتاب الثقافي.
ابن العبد، ط. (2002). *ديوان طرفة بن العبد*. تح مهدي محمد. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.
العسكري، ح. (د.ت). *الفروق اللغويّة*. تح محمد سليم. (د.ط) القاهرة: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.
عمر، أ. (2008). *معجم اللغة العربيّة المعاصرة*. (ط1). القاهرة: عالم الكتب.
عيد، م. (1971). *النحو المصفى*. (ط1). القاهرة: مكتبة الشباب.
ابن عقيل، ب. (1984). *المساعد على تسهيل الفوائد*. تح محمد كامل. (ط1). دمشق: دار الفكر. جدّة: دار المدني.

الغلاييني، م. (1993). *جامع الدروس العربيّة*. (ط28). بيروت: المكتبة العصرية.
ابن فارس، أ. (1997). *الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها*. (د.ط). بيروت: محمد علي بيضون.
فليش، هـ. (1983). *العربيّة الفصحى نحو بناء لغوي جديد*. تر عبد الصبور شاهين. (ط2). بيروت: دار المشرق.
الفيروزآبادى، م. (2005). *القاموس المحيط*. (ط8). بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
القرافي، أ. (1995). *نفائس الأصول في شرح المحصول*. تح عادل عبد الموجود وعلي معوض. (ط1). مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز.
ابن القيّم، م. (1909). *الفوائد المشوّق لعلوم القرآن*. تح محمد بدر الدين. (ط1). بيروت: دار الكتب العلميّة.
ابن مالك، م. (1982). *شرح الكافية الشافية*. تح عبد المنعم هريدي. (ط1). مكّة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي.
ابن مالك، م. (د.ت). *ألفية ابن مالك*. (د.ط). مصر: دار التعاون.
المبرد، م. (د. ت). *المقتضب*. تح محمد عبد الخالق عظيمة. (د.ط). بيروت: عالم الكتب.
المتنبي، أ. (1983). *ديوان المتنبي*. (ط1). بيروت: دار بيروت.
مجمع اللغة العربيّة على الشبكة العالمية. من موقع مجمع اللغة العربيّة على الشبكة العالمية.
http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=23984
المرادي، ح. (2008). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*. تح عبد الرحمن سليمان. (د.ط). بيروت: دار الفكر العربي.
مكي بن أبي طالب، ح. (2008). *الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه*. (ط1). الشارقة: جامعة الشارقة مجموعة بحوث الكتاب والسنة.
ابن منظور، م. (1993). *لسان العرب*. (ط3). بيروت: دار صادر.
موسكاتي، س. (د.ت). *الحضارات الساميّة القديمة*. تر السيد يعقوب. (د.ط). القاهرة: دار الكاتب العربي.
موقده، س. (2009). *الصِّفَةُ المُشَبَّهة ومبالغة اسمِ الفَاعِلِ في القرآنِ الكَرِيمِ*. جامعة عين شمس. مصر.
الميداني، أ. (د.ت). *مجمع الأمثال*. تح محمد محيى الدين. (د.ط). بيروت: دار المعرفة.
ميلي، ف. (2011). *أساليب التأكيد والمبالغة في ديوان الخنساء دراسة دلاليّة*. جامعة منتوري. الجزائر.
نهر، هـ. (2010). *الصرف الوافي دراسة وصفية تطبيقية*. (ط1). الأردن: عالم الكتب الحديث.
الهروي، م. (1999). *إسفار الفصيح*. تح أحمد بن سعيد. (ط1). المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة.
ابن هشام، ع. (1985). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تح مازن المبارك ومحمد حمد الله. (ط6). دمشق: دار الفكر. ط6.
ابن هشام، ع. (1963). *شرح قطر الندى وبل الصدى*. تح محمد محيى الدين. القاهرة: دار الفكر العربي. ط11.
ابن هشام، ع. (د.ت). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. تح يوسف البقاعي. (د.ط). بيروت: دار الفكر.
الكفوي، أ. (د.ت). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة. تح عدنان درويش ومحمد المصري. (د.ط). بيروت: مؤسسة الرسالة.
ابن الوليد، م. (د.ت). *شرح ديوان صريع الغواني*. تح سامي الدّهان. (ط2). القاهرة: دار المعارف.
ابن يعيش، م. (2001). *شرح المفصل*. تح إميل يعقوب. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
اليمني، ن. (1999). *شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم*. تح حسين العمري وآخرين. (ط1). بيروت: دار الفكر المعاصر. دمشق: دار الفكر.

References

Balaraman, C .(2007). *Literary Terms in Linguistics*. New Delhi: Authorpress.
Beeston, A .(1968). *Written Arabic*. Cambridge: The University Press.
Comrie, B. (1976). *Aspect*. Cambridge: The University Press.
Cowan, D. (1958). *Modern Literary Arabic*. Cambridge: The University Press.
David, C. (2008). *A Dictionary of Linguistics and Phonetics*. (6Ed). USA: Blackwell Puplished
Mario, A. & Frank, G. *Dictionary of Linguistics*. New Jersey: Littlefield. Adams & Co. Totowa.
Strazny, PH. (2005). *Encyclopedia of linguistics*. New york: Fitzoroy Dearborn.
Tritton, A. (1943). *Arabic*. London: Hodder & Stoughton.
Al-andalusi, M. (1998). *Irtiſaaf Al-dˤarb Min lisan Al-arab*. Taħqeeq Rajab Muhammad. (Ed1). Al-qahirah: Maktabat Al-xanjy.
Al-andalusi, M. (1999). *Al-baħr Al-Muħit Fy Al-tafseer. Taħqeeq sˤidqy Jameel*. (Ed1). Byroot: Dar Al-fikr.
Al-antaki, M. (1973). *Al-Muħit fy Asˤwat Arabiya Wa Nħuha Wa sˤarfiha*.(Ed3). Byroot: Dar al-ʕraby.
Al-ashmouny, A. (1998). *Sharħ Al-ashmouny ʕl á Alfiya Ibn Malik*. (Ed1). Byroot: Dar Al-kutub Al-ʕlmya.
Al-azhary, M. (2001). *Tahðeeb Aluɣat*. Taħqeeq Muhammad Murʕib. (Ed1). Byroot: Dar Aħyaʔ Al-turath Aliaraby.
Al-fayroozābady, M. (2005) *Al-qamoos Al-muħeetˤ*. (Ed8). Byroot: Muʔsasat Al-risalah.

Al-ɣalaayeeny, M. (1993). *Jamiʕ Al-duroos al-ʕarabiah*. (Ed28). Byroot: Al-maktabat Al-ʕasˁriyat.

Al-garim, ʕ. Waameen, M. *Al-naħu Al-wadˁiħ Fy Qawaʕid Fy Al-uɣt Al-ʕarabiyat*. Misˁr: Al-dar Al-Misˁriyah Al-suʕdiyah.

Al-ħamlawy, ʔ. *ʃaða Al-ʕarf fy Fan Al-sˁarf.* Taħqeeq Nasˁr Allah ʕabd Al-raħmaan. Al-ryadˁ: Maktabat Al-ruʃd.

Al-harawy, M. (1999). *ʔisfaar Al-fasˁeep.* Taħqeeq ʔaħmad Bin Saʕeed. (Ed1). Al-madeena Al-munawwarah: ʕamadit Al-baħth Al-ʕilmy Al-jamiʕah Al-ʔislamyah.

Al-jundy, tˁ. (1999). *Al-tanaawub Al-dalaly Byna Sˁiyaɣ Al-wasˁf Al-dalaly*. (Ed1). Al-qahira: Dar Al-kutub Almsˁryah.

Al-jurjany, ʕ. (1982). *Kitab Al-muqtusˁid Fy ʃarh Al-ydˁaaħ. Taħqeeq Kazˁim Murjaan*. (Ed3). Baɣdad: Wazarit Al-thaqafah Wa Al-ʔʕlaam.

Al-jurjany, ʕ (1983). *Kitab Al-taʕreefat*. (Ed1). Byroot: Dar Al-kutub Al-ʕlmya.

Al-kafawy, ʔ. *Al-kulyaat Muʕjam Fy Al-musˁtˁalħaat Walfurooq Wl-luɣawiyah*. Taħqeeq Adnan Darweeʃ Wa Muhammad Masˁry. Byroot: Muʔassasit Al-risalah.

Al-mydany, ʔ. Majmaʕ Al-ʔamthaal. Taħqeeq Muhammad Al-deen. Byroot: Dar Al-maʕrifah.

Al-mubarid, M. *Almuqtadˁab*. Taħqeeq. Muhammad ʕudˁymah. Byroot: ʕaalam al-kutub.

Al-murady, ħ. (2008). *Tawdˁeeħ Al-maqaasˁid Walmasalik Biʃarħ ʔalfyat Ibin Malik*. Taħqeeq ʕabd Al-raħmaan Sulymaan. Byroot: Dar Al-fikir Al-ʕaraby.

Al-mutanabby, ʔ. (1983). *Dewaan Al-mutanabby*. (Ed1). Byroot: Dar Byroot.

Al-qaraafy, ʔ. (1995). *Nafaaʔis Al-usˁool Fy ʃarħ Al-maħsˁool*. Taħqeeq ʕaadil al-mawjood &ʕaly Muhammad. (Ed1). Makah Al-mukaramah: Maktabit Nizar Musˁtafa Al-baz.

Al-radˁy Al-ʔistirabaaðy, M. (1975). *ʃarħ ʃafiyat Abin Al-hajib*. Taħqeeq Muhammad Muħyee Al-deen Waā xreen. Byroot. Dar Al-kutub Al-ʕilmyat.

Al-raɣib al-ʔasˁfahany, ħ. (1991). *Al-mufradaaj Fy ɣareeb Al-qurān.* Taħeeq Sˁafwaan Al-dawady. (Ed1). Dimaʃq: Al-dar Al-ʃamyat. Byroot: Dar Al-qalam.

Al-rawabdih, M. (2006). *Sˁiyaɣ Al-mubaalaɣah Al-qyasyah Itiħaad Al-mabnaa Waalmaʕnaa*. Al-majallah Al-ʔurdunyah Fy Al-luɣat Al-ʕarabyah Waāaabuhaa. 2(3). 141-160.

Al-razy, M. (1999). *Al-tafseer Al-kabeer*. (Ed3).Byroot: Dar Aħyaʔ Al-turath Aliaraby.

Al-rummany, ʕaly. (1976). *Al-nukat Fy ʔiʕjaaz Al-qurān*. Taħqeeq Muhammad Xalaf & Muhammad Zaɣlool. (Ed3). Al-qahirah: Dar Al-Maʕaarif.

Al-saamiraaʔy, F. (2013). *Al-sˁart al-ʕaraby ʔaħkaam Wa Maʕaany*. (Ed1). Byroot: Dar Ibin Katheer.

Al-saamiraaʔy, F. lamsaat Bayanyah. Mawqiʔ Al-maktabah Al-shamilah. https://shamela.ws/book/8312/678

Al-sˁabaan, M. (1997). *ħaʃiyat Al-sˁabaan ʕalaa ʃarħ Al-ʔaʃmoony Liʔalfyat Ibin Malik*. (Ed1). Byroot. Dar Al-kutub Al-ʕilmyat.

Al-ʃatˁiby, ʔ. (2007). *Al-maqasˁid al-ʃafyah Fy ʃarħ Al-xulaasˁah Al-kafyah*. Taħqeeq Muhammad Al-banaa wa ʕabd Al-ħameed Qatˁaamiʃ. (Ed1). Makah Al-mukaramah: JamiʕatUm Al-qura Markiz Al-baħth Al-ʕilmy.

Al-sayootˁy, J. (1974). *Al-ʔitqaan Fy ʕuloom Al-qurāan*. Taħqeeq Muhammad ʔboo Al-fadˁl. (Ed1). Al-qahira:al-hyʔat Al-misˁryah lilkitab.

Al-seraafy, Y. (1974). *ʃarħ ʔabyaat Seebawyi.* Taħqeeq. Muhammad haʃim. Byroot. Dar al-fikir.

Al-thubyty, ʕ. (1987). *Sˁiyaɣ Almubalaɣat Bayn Alqiyaas Wa Al-samaaʕ*. Abħath Wadirasat Fy Al-uɣt Al-ʕarabiyat. 2, 13-94.

Al'uwsy, ʕ. *ʔasaleeb AlmubalaɣatFy Al-quran Al-karim*. https://www.alukah.net/library/0/73387/

Al-xansaaʔ, T. (2004). *Dewaan Al-xansaaʔ*. ʃarħ ħamdoo tˁammaʃ. (Ed2). Byroot: Dar Al-maʕrifa.

Al-yamany, N. (1999). *ʃams Al-ʕuloom Wadawaaʔ Kalam Al-ʕarab Min Al-kuloom*. Taħqeeq ħuseen Al-ʕumary Waāxreen. Byroot: Dar Al-fikr Al-muʕaasˁir. (Ed1). Dimaʃq: Dar Al-fikr.

Al-zajaaj, ʔ. (1988*). Maʕaany Al-qurāan Wa ʔiʕraabih*. Taħqeeq ʕabd Al-jaleel ʃibly. (Ed3). Byroot: ʕaalam Al-kutub.

Al-zamaxʃary, M. (1993*). Al-kaʃaaf ʔan* ħaqaʔiq ɣawaamidˢ Al-tanzeel. (Ed3). Byroot: Dar Al-fike Al-ʔraby.

Al-zamaxʃary, M. (1993*). Al-mufasˁil Fy Sˁanʕat Al-ʔiʕraab*. Taħqeeq ʕaly Bo Milħim. (Ed1). Byroot: Maktabit Al-hilaal.

Al-zaʕbalaawy, S. *Diraasaat Fy Al-naħw*. Mawqiʔ Al-maktabah Al-shamilah. https://shamela.ws/book/2120/349#

Al-zubydy, M. *Taj al-ʕaroos Min Jawaahir Al-qaamoos*. Al-ryaadˁ: Dar Al-Hidaayah.

Al-ʕaskary, ħ. *Al-furooq Al-luɣawyah*. Taħqeeq Muhammad Saleem. Al-qahira: Dar Al-ʕilm Walthaqafah Lilnaʃir Waltawzeeʕ.

Al-ʕany, ʕ. (1965). ʕuloom Al-quran Waʔusˁool Al-tafseer.(Ed1). Dimaʃq: Matˁbaʕit Al-taraqy.

ʔamin, M. & Al-Tarzi, I. (1984). *Mujmoʃt Al-qararat Al-ʃilmya Fy Xamsen ʃaman*. Cairo: Al-hyʔa Al-amat lʃʔon Al-matabʃ Emiri.

Badr Al-Deen Al-ShafʕY, M. (1990). *Kaʃf Al-maʕany Fy Al-mutaʃabih Min Al-mathany*. Taħqeeq ʕabd Al-jawad Xalaf. (Ed1). Misˁr: Dar Al-wafaʔ.

Brukulman, K. (1977*). Fiqh Al-luɣat Al-samyah*. Tarjamit Ramadˁan ʕabd Al-tawab. Al-riyadˁ: JamiʕAt Al-riyadˁ.

dˁeef, ʃ. (1990). *Tyseerat Luɣawyah*. Al-qahirat: Dar Al-maʕarif.

Dinqoor, ʃ (1959). *ʃarħaan ʕala Muraħ Al-ʔarwaħ Fy ʕilm Al-sˁarf*. (Ed3). Al-qahira: Sharikat Matˁbaʕit Al-baby Al-ħalaby

Doozy, R (2000). *Takmilat Almaʕaajim Al-ʕrabiyah*. Tarjamit Muhammad al-nuʕymy &jamal al-xayaatˁ. (Ed1). Baɣdad: Wazarit Al-thaqafah Wa Al-ʔʕlam.

Fliʃ, H. (1983). *Al-ʕasˁriyat Al-fusˁħaa Naħw Binaaʔ Luɣawy Jaded*. TaʕreebʕabdAl-sˁaboor ʃaheen. (Ed2). Byroot: Dar Al-maʃriq.

ħalawaany, M. *Al-muɣny Al-jadeed Fy ʕilm Al-sˁarf*. Byroot&ħalab: Dar Al-ʃarq Al-ʕraby.

ħasaneen, M. (2016). Al-balaɣah Walxurafah fy ʕudool Ism Al-faʕil min Al-tanween ʔlaa Al-ʔdˁafah. (Ed1). Al-qahra: Bursˁat Al-kutub.

ħsan, ʕ. *Al-naħw Al-wafy*. (Ed15). Al-qahra: Dar Al-maʕarif.

Ibin Al-ʕabd, tˁ. (2002). Dewaan tˁarafah Bin Al-ʕabd. Taħqeeq Mahdy Muhammad. Byroot. (Ed2). Dar Al-kutub Al-ʕilmyat.

Ibin Al-ħaajib, ʕ. *Al-ʔydˁaaħ fy ʃarħ Al-mufasˁal*. Taħqeeq. Musaa Al-ʕlyly. Baɣdaad: Mutˁbaʕit Al-ʕaany.

Ibin Al-sulka, S. (1984). *Al-sulyk Bin Al-sulka ʔaxbaaruh Wa fiʕrih*. Taħqeeq ħameed Thuwyny Wa Kamil ʕawaad. (Ed1). Baɣdaad: Mutˁbaʕt Al-ʕany.

Ibin Al-waleed, M. *ʃarħ Diwan sˁareeʕ Al-ɣawaky*. Taħqeeq Saamy al-Dahhaan. (Ed2). Al-qahirat: Dar Al-maʕaarif.

Ibin Al-xayaatˁ , ʔ. (1958). *Dywaan Ibin Al-xayaatˁ*. Taħqeeq xaleel murdam bik. (Ed1). Dimaʃq. Al-majmaʕ al-ʕilmy al-ʕaraby.

Ibin Dusturyh, ʕ. (1998). *Tasˁħeeħ Al-fasˁeeħ. Waʃarħuh*. Taħqeeq Mohammad Badawy. Al-qahira: Al-majlis Al-ʕlaa lilʃʔoon Al-ʔslamyam.

Ibin Al-qayim, M. (1909). *Al-ʃawaaʔid Al-muʃawiq LiʕloomAl-qurān*. Taħqeeq Muhammad Badr Al-deen. (Ed1). Byroot. Dar Al-kutub Al-ʕilmyat.

Ibin Faris, ʔ. (1997). *Al-sˁaħiby Fy Fiqih Al-luɣat Al-ʕasˁriyat Wamasaaʔliha Wasunan Wl-ʕaraf Fy Kalamiha*. Byroot: Muhammad ʕaly Baydˁoon.

Ibin Hiʃaam, ʕ. (1985). *Muɣny Al-labeeb ʕan Kutub Al-ʔaʕaareeb*. Taħqeeq Mazin Al-mubarik Wa Muhammad ʕaly. (Ed6). Dimaʃq: Dar Al-fikir.

Ibin Hiʃaam, ʕ. (1963*). ʃarħ Qatˁr Al-nada Wabal Al-sˁdaa*. Taħqeeq Muhammad Al-deen. (Ed1). Al-qahirah: Dar Al-fikr Al-ʕaraby.

Ibin Hiʃaam, ʕ. *ʔawdˁaħ Al-masaalikʔilaa ʔalfyat Ibin Malik*. Taħqeeq Yosuf Al-biqaʕiy. Byroot: Dar Al-fikir.

Ibin Jiny, A. (1999) *ʕuthman Al-mawsˁily*. Al-xasˁaʔisˁ. Taħqeeq Muhammad Al-najjar. (Ed1). Al-qahira: Al-hyʔat Al-misˁryah Lilkitab.

Ibin Malik, M.. *ʃarħ Al-kafyah Al-ʃafyah*. Taħqeeq ʕabd Hareedy. (Ed1). Makah al-mukaramah: jamiʕat um al-qura Markiz Al-baħth Al-ʕilmy.

Ibin malik, M.. *ʔalfyat Ibin Malik*. Misˁr: Dar Dl-taʕaawun.

Ibin Manzˁoor, M. (1993). *Lisaan Al-ʕarab*. (Ed1). Byroot: Dar sˁaadir.

Ibin Seedah, ʕ. (2000). *Al-muħkam Wa Al-muħeetˁ*. Taħqeeq ʕabd Al-ħameed Al-hindaawy. (Ed1). Byroot. Dar Al-kutub Al-ʕilmyat.

Ibin Yaʕeeʃ, M. (2001). *ʃarħ Al-mufasˁal*. (Ed1). Taħqeeq ʔimeel YaʕqoobByroot: Dar Al-kutub Al-ʕilmyah.

Ibin ħajaaj, M. (1955). *sˁaħeeħ Muslim*. (Ed1). Taħqeeq Muhammad ʕabd Al-baqee. Al-qahirah: Matˁbaʕit Musˁtˁafa Al-baby Al-ħalaby.

Ibin ʕaqeel, B. (1984*). Al-musaaʕid ʕala Tasheel Al-fawaaʔid.* Taħqeeq. Muhammad Kamil. (Ed1). Dimaʃq: Dar Al-fikr.Jaddah: Dar Al-madany.

Jareer, K. *Dywaan Jareer*. Taħqeeq NuʕmaanTʿaha. (Ed3). Al-qahira. DarBAl-maʕarif.

Maky bin ʔaby tʿaalib, (2008). *Al-hidayah ʔilaa Bulooɣ Al-nihayah Fy ʕilm Maʕaany Al-qurān Watafseerih*. (Ed1). JamiʕatAl-ʃaariqah: mujmooʕat biħooth Al-kitaab Walsunnah.

Muhammad, ʕ. (1971). *Al-naħw Al-musʿaffa*. (Ed1). Al-qahira: Maktabit Al-ʃabaab.

Mustaaky, S. *Al-ħadʿaavhj Al-saamyah Al-qadeemah*. Tarjamit Al-sayyid YaʕqoobAl-qahiraa: Dar Al-kitaab Al-ʕaraby.

Muwkiqah, S. (2009). *Al-sʿifat Al-muʃabahat Wamubaaɣat Al-balaɣah Ism Al-faʕil fy Al-quran Al-karim*. Misʿr: gamiʕat ʕeen ʃams.

Myly, F. (2011). *ʔasaaleeb Al-taʔkeed Wa Al-mubalaɣah Fy Dewan Al-xansaaʔ.* JamiʕatMintoory. Al-jazaʔir.

Nahr, H. (2010). *Al-sʿarf Al-wafy Dirasah WasʿfyahTatʿbeeqyah*. (Ed1). Irbid: ʕaalam al-kutub al-ħadeeth.

Ridʿa, ʔ. (1958). *Muʕjam Matn Al-luɣt*. (Ed2). Byroot: Dar Maktabat Al-ħayat.

Sʿafa, F. (1996). *Al-sʿifat Al-muʃabahat QiraʔatJadeedat Fy Al-bunyat Al-ʃaklyat Waldalalyatu LifaʕdʿAl-ʔwsʿaaf Al-muʃtaqa*. Majallat Majma ʕ. Al-luɣat Al-ʕrabiyat Al-ʔorduny. 2(51). 61-104.

Seebawyi, ʕ. (1988).*Alkitaab*. Taħqeeq ʕabd Al-salaam Haroon. (Ed1). Al-qahirah: Maktabat Al-xanjy.

Xudʿeer, M. (1934). *Al-qiyaasfy Al-uɣt Al-ʕarabiyat*. Al-qahira: Al-mutʿbaʕat Al-salafyat.

ʕababnih, Y. (2019). *Al-sʿarf Al-ʕaraby Al-taħleely NazʿaraatMuʕasʿirah*. (Ed1). ʔirbid: Dar Al-kitab Al-thaqafy.

ʕomar, ʔ.(2008). *Muʕjam Al-luɣat Al-ʕarabyah*. (Ed1). Al-qahira: ʕalam Al-kutub.